

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

مساهمة التدقيق المحاسبي في مساعدة الرقابة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة: شركة مطاحن الزيبان-القنطرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

أ.د أحمد قايد نور الدين

من إعداد الطالبين:

- طرشي ناصر.

- عون فادي

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر -أ-	بروبة الهام
بسكرة	مقرا	أستاذ التعليم العالي	أحمد قايد نور الدين
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر -أ-	شين نوال

الموسم الجامعي: 2022-2023



شكر وعرّفان

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد، كما يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير وجزيل الشكر

إلى الأستاذ المشرف * أحمد قايد نور الدين * الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة

التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث، ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشك والعرّفان إلى

كل من قدم لنا يد العون والمساعدة.

الإهداء

أهدي هذا البحث العلمي إلى:

إلى فقيد قلبي أبي رحمة الله عليه...

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي،
بنصائحها، كانت بحرا صافيا يفيض بالحب، إلى من زينت حياتي بضياء
البدر، وشموع الفرح، إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، إلى من
علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغالية أُمي الحبيبة...

إلى أخواني وأخواتي حفظهم الله عز وجل إلى كل أفراد العائلة الكريمة، وزملاء
الدراسة متمني له التوفيق،

إلى كل الأساتذة، إلى كل الأشخاص الذي أحمل لهم الحبة والتقدير.

واجعلني مباركا أينما كنت واجعلني ربي رضىا...

ناصر طرشي

الإهداء

سبحان الله الذي وهبنا العقل سبحانه الذي يستحق الشكر على نعمته
وحده لا شريك له والصلاة والسلام على أشرف المرسلين خير الخلق الله
أجمعين أما بعد

إلى التي حملتني في بطنها تسعة أشهر فمهما قلت فلن أوفيك حقك فقبل
كل خطوة أخطوها كان وراءها دعوة منك ... " أمي الغالية " أطال الله في
عمرك

إلى سندي وقودتي في الحياة " أبي الغالي " لطالما انتظرت هذا اليوم... أطال
الله في عمرك لتجني ثمرات غرسك
إلى كل من كانوا سندنا لنا في كل خطوة إلى كل الاساتذة الذين قدموا لنا يد
المساعدة

إلى كل أصدقائنا ومعارفنا الذين نحبهم ونحترمهم
نهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير
نعم المولى ونعم النصير

إلى من تقاسم معنا المشاق أصدقائنا الأعماء

عون فادي

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (01): هيكله مجمع الصناعات الغذائيه اقروديف. 31
- الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة 37
- الشكل رقم (03): هيكله مصلحة الموارد البشرية. 42
- الشكل رقم (04): هيكله مصلحة التدقيق. 48

قائمة الجداول

- الجدول رقم (01): منتجات مؤسسة الزيبان -القنطرة..... 33
- الجدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة 34
- الجدول رقم (04): مثال على مخطط تقسيم عمل مصلحة تدقيق الحسابات في المؤسسة.
..... 49
- الجدول رقم (05): واجهة تقرير المدقق في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة 51
- الجدول رقم (06): نسب الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات 54
- الجدول رقم (07): نسب الرسم على النشاط المهني المطبق على المنتجات 55
- الجدول رقم (08): الجدول الضريبي لسنة 2008 المحسوب على أساس شهري 57
- الجدول رقم (09): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 15000دج..... 58
- الجدول رقم (10): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 25000دج..... 59
- الجدول رقم (11): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 55000دج..... 61
- الجدول رقم (12): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 200000دج..... 62

فهرس المحتويات

.....	شكر وعران
.....	الإهداء
.....	قائمة الاشكال
.....	قائمة الجداول
.....	فهرس المحتويات
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والرقابة الجبائية

6.....	تمهيد:
7.....	المبحث الأول: النظام الجبائي في الجزائر
7.....	المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري
9.....	المطلب الثاني: أسس وخصائص النظام الجبائي الجزائري
11.....	المطلب الثالث: أهداف النظام الجبائي الجزائري
13.....	المبحث الثاني: الرقابة الجبائية
13.....	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية واهدافها

- المطلب الثاني: أنواع الرقابة الجبائية وآلياتها 15
- المطلب الثالث: أجهزة الرقابة الجبائية ووسائلها 16
- المبحث الثالث: التدقيق المحاسبي 20
- المطلب الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي وأنواعه 20
- المطلب الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي وأهدافه 22
- المطلب الثالث: معايير التدقيق المحاسبي 25

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية في مؤسسة مطاحن الجنوب

- تمهيد: 29
- المبحث الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة محل الدراسة 30
- المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 30
- المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها 34
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة 36
- المبحث الثاني: واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة 47
- المطلب الأول: التعرف على مصلحة تدقيق الحسابات 47
- المطلب الثاني: خطوات التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة 49

المطلب الثالث: تقرير التدقيق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة	50
المبحث الثالث: الجانب التقني والعملي للتدقيق الجبائي في مؤسسة محل الدراسة	53
المطلب الأول: التدقيق الجبائي للتصريحات الضريبية (TVA، IRG، TAP،IBS)	
.....	53
الفرع الأول: التدقيق الجبائي للرسم على القيمة المضافة (TVA).....	53
المطلب الثاني: التدقيق في الرسم على النشاط المهني (TAP).....	55
المطلب الثالث: التدقيق الجبائي للضريبة على أرباح الشركات (IBS).....	56
المطلب الثالث: التدقيق الجبائي على الدخل الإجمالي خاص بالأجور (IRG).....	57
المطلب الثاني: تقييم عملية التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية	63
.....:خلاصة الفصل:	65
.....:الخاتمة:	67

مقدمة

مقدمة:

تشكل الضريبة جزءًا أساسيًا من النظام المالي لأي دولة، وهي من حقوق الدولة والوسيلة الرئيسية لتنفيذ مشاريعها وتحفيز اقتصادها وتعزيز التنمية الاقتصادية. يتحمل الأفراد مسؤولية دفع الضرائب وتحمل أعبائها لتمويل النفقات العامة ودعم الجماعات المحلية. لإنفاذ هذا النظام الضريبي، يتعين على الدولة وضع نظام خاص لتطبيقها وجمعها. في الجزائر، يتم تطبيق نظام جبائي تصريحي، حيث يحظى مصلحة الضرائب بصلاحيات لمراقبة التصريحات الضريبية وتحصيلها بالطرق المحددة.

ويتمثل النظام الجبائي في أنه مجموعة من الإجراءات الضريبية التي تُمنح للمكلفين حرية نسبية في تقديم تصريحاتهم الضريبية، وذلك بما يتوافق مع نشاطاتهم ومدخلهم الفعلية، ثم يتولى الإدارة الجبائية مراقبة هذه التصريحات، وذلك نظراً لأنها في كثير من الأحيان تكون غير صحيحة أو غير صادقة، وذلك بسبب الأخطاء التي يتم ارتكابها أثناء إعدادها، سواء بحسن نية أو بسوء نية، بهدف التهرب من دفع الضريبة، وهذا ما يُعرف بالتهرب الضريبي.

تعتبر أغلب الأنظمة الجبائية في بلدان العالم ومن بينها الجزائر مبنية على حرية التصريح للمكلف بمداخله، ويعني ذلك الاعتراف المكتوب موضحاً إجمالي الإيرادات والنفقات التي تحدد صافي المداخل للمكلف بالضريبة والتي من خلالها تقوم الإدارة الضريبية بتحديد التكاليف الضريبية الواجبة الدفع خلال فترة معينة قد تكون شهرية وقد تكون سنوية أو غيرها مما تعددت أنواع التصريحات الضريبية وتتمثل مهمة التدقيق الجبائي في أن يؤكد أهميته لمعرفة مدى مطابقة التصريحات الجبائية بالواقع الاقتصادي للمكلف بالضريبة، وعلى أساس هذه المقارنة يمكن توفير إيرادات للخزينة العمومية من جهة وتفعيل الشفافية والعدالة الجبائية من جهة أخرى.

وهنا تكمن أهمية التدقيق المحاسبي والذي يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية والذي شهد عدة تطورات متلاحقة نتيجة الأهداف المتوخاة منها من جهة ومن جهة أخرى نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري وذلك لتلبية احتياجات الطالبين لتقاريرها في جميع الميادين بالإضافة إلى توسع مسؤوليات المدقق، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية؟

ولإحاطة بموضوع الدراسة أكثر يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو شكل الرقابة الجبائية في الجزائر؟
- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي وما هي أشكاله؟
- ما هي مقومات التدقيق المحاسبي؟ وكيف تساهم في فعالية الرقابة الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

- تتم عملية الرقابة الجبائية في ظل النظام الجبائي الجزائري من طرف الهيئات المخولة وذلك بمراقبة التصريحات الجبائية.
- توفير المقومات اللازمة للتدقيق يعمل على زيادة الفعالية في الرقابة الجبائية.
- يلعب التدقيق المحاسبي دورا مهما في اكتشاف الغش والتهرب الضريبيين، وكشف التجاوزات القانونية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب شخصية:

وهذا راجع لميولنا للموضوع الذي له علاقة بإختصاصنا في مجال الدراسات الجبائية.

أسباب الموضوعية:

ويرجع ذلك للأهمية الكبيرة للتدقيق المحاسبي الذي يساهم في تفعيل ودعم الرقابة الجبائية، لإسترجاع حقوق الخزينة العمومية وكذا الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، وذلك بتطبيق الرقابة الجبائية والتدقيق المحاسبي على كافة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، والكشف عن الأخطاء والتجاوزات والتضليل في الحسابات، وذلك يتطلب التوضيح بإعادة التصحيح وإسترجاع الحقوق.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذا البحث للتعرف على أهمية التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية؛
- إبراز الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية.
- إظهار العلاقة الموجودة بين الرقابة الجبائية والتدقيق المحاسبي.
- معرفة أهم الأساسيات للتدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية وقدرتهم للمساهمة في دعم الرقابة الجبائية؛
- الكشف عن الوسائل التي تساعد على تحصيل مال أكثر لخزينة الدولة،
- التعرف على مدى أهمية التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة الجبائية.

الدراسات السابقة:

دراسة: لياس قلاب ذبيح، دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2011/2010، ولقد إستخلص

الباحث إلى أن التحكم السليم في مكونات التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية وفقاً للشروط القانونية وتنظيمه المعمول بها قد تسترجع حقوق الخزينة العمومية من جهة وتساهم في الحد أو التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي من جهة أخرى.

دراسة: بوعلام ولهي، "أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، وقد خلص الباحث إلى أن بناء أي سياسة ضريبية يجب أن يركز على أساس صلبة وممتينة لمنع أي تصادم بين أهداف التي تسعى إليها الدولة، وأن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ناتج عن عدة أسباب ولعل أهمها هو عجز الإدارة الجبائية وهشاشة العلاقة بين المكلف والإدارة وعجز هذه الأخيرة على إيجاد العلاقة المثلى بينها وبين المكلف.

الفصل الأول: الإطار النظري

للتدقيق المحاسبي والرقابة

الجبائية

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات المعتمدة من طرف المكلفين للتأكد من صحة المعلومات في التصريحات الجبائية والتي تسعى من خلالها لكشف الأخطاء والمخالفات وتصحيحها وتحقيقها.

ولذلك حاولنا تعرف على بعض عموميات والمفاهيم ذلك من اجل تحسين الإطار العام للموضوع الكلي وتناول جوانبه المختلفة في ثلاث مباحث انطلاقا من المبحث الأول الذي يشمل النظام الجبائي في الجزائر أما المبحث الثاني قد تطرقنا إلى أساسيات الرقابة الجبائية في حين المبحث الثالث عموميات حول التدقيق المحاسبي.

المبحث الأول: النظام الجبائي في الجزائر

يتمثل النظام الجبائي في مجموعة العناصر والعلاقات المترابطة لتكوين كيان ضريبي معين، والتي تمثل الأداء الأساسية للنشاط الاقتصادي في كافة الدول، وفي هذا المبحث سوف نتطرق لمفهوم النظام الجبائي الجزائري، ومن ثم بنيته ومكوناته، وأخيرا أهداف النظام الجبائي الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري

الفرع الأول: نشأة النظام الجبائي الجزائري

لكل دولة نظام جبائي خاص بها، تستعمل من خلاله هذه الجبائية في تحسين وضعيتها الاقتصادية، ولهذا مر هذا النظام بمراحل يمكن تلخيصها فيما يلي (بصاشي و صفحة، 2020، الصفحات 108-109):

1-الفترة ما بين (1830-1918): في هذه المرحلة الضرائب الاسلامية بقيت لكن كان الاهتمام بالتقنيات أكثر من المبادئ الدينية حيث أصبحت الضريبة ليست لها صفة دينية، إذ ألغيت بعض الضرائب الإسلامية التي كانت سارية المفعول مع بقاء العشور والزكاة.

2-الفترة ما بين (1918-1948): في هذه المرحلة وبتاريخ 03 نوفمبر 1918 ألغيت العشور إلغاء مطلقا وألغيت الزكاة في الجنوب.

3-الفترة ما بين (1948-1962): في هذه المرحلة اكتسب النظام الضريبي الجزائري استقلالية طفيفة مقارنة بالنظام الجبائي الفرنسي وإبتداء من سنة 1962 كان النظام الضريبي الجزائري يتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

4-الفترة ما بعد الاستعمار (1962-1975): لقد ظل النظام الضريبي قبل 1962 قائما حتى بعد الاستقلال وبفضل القانون رقم 62-155 وبتاريخ 31 ديسمبر 1962 أصدر أول إجراء ضريبي تم فيه امتداد للقوانين المعمول بها لقبض الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

لها القائمة قبل الاستقلال، ففي الفترة ما بين 1962-1973 طرأت بعض الإصلاحات التي أدت إلى عملية تسهيل حساب المداخل الجبائية إلا أن الجزائر بقيت تطبق القانون الضريبي المخطط لها ولذلك إلى غاية نشر أمر بتاريخ 5 جويلية 1975 مما أدى إلى ضرورة انشاء قوانين جديدة.

الفرع الثاني: تعريف النظام الجبائي الجزائري

يرى البعض أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق، ووفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف".

أما المفهوم الضيق فهو يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل" (جازية و يوسف، 2018، صفحة 73).

كما يرى البعض أن النظام الجبائي يتمثل في "هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع، التي تصوغها مثله وظروفه المختلفة والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب، وبالتالي فإن النظام الضريبي يتكون من أربعة أركان أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع، دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع الذي يعمل داخله، هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن ينهض به وطريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية" (عبد العزيز عثمان و رجب العشماوي، الدار الجامعية، صفحة 31).

أما النظام الضريبي الجزائري عرف عدة تغييرات نظراً للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتتها البيئة المحيطة به، لكن مع إثر أزمة النفط في سنة 1986 شكلت

لجنة وطنية للإصلاح الضريبي سنة 1987، حيث قدمت بعد سنتين تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992 (قلاّب ذبيح، 2011، صفحة 04)

المطلب الثاني: أسس وخصائص النظام الجبائي الجزائري

الفرع الأول: أسس النظام الجبائي الجزائري

تعتمد بنية النظام الجبائي الجزائري على ثلاثة أسس وتتمثل في (قدي، 2003، صفحة 139):

1. السياسة الضريبية: تعبر عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من الجهة الثانية.

ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو مصمم من أجل تحقيق أهدافها، حيث نجد أن النظام الجبائي يصلح لتحقيق أهداف نفس السياسة الضريبية معينة، لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.

2. التشريع الضريبي: هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف، كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة.

3. الإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الجبائي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال عرض الضرائب وجبايتها.

الفرع الثاني: خصائص النظام الجبائي الجزائري

يتميز النظام الضريبي بخصائص تواكب وبصفة فعالة انتقال الاقتصاد الجزائري من حالة الاقتصاد الموجه إلى حالة اقتصاد السوق حيث اعتمد على الخصائص التالية (بوعكاز، 2014-2015، الصفحات 4-5):

1-التحاور بين المكلف والإدارة الجبائية: تحتوي على التصريحات التي يقوم بها المكلف والاقتراحات التي تفرضها الإدارة الجبائية بالإضافة إلى تقديم الطعون، لذا نجد التحاور بين المكلف والإدارة الضريبية يتم من خلاله حساب مبلغ الضريبة التي يستوجب دفعها. وبهذا التحاور يتم تصحيح وضعيته غير القانونية ويحق للمكلف الرد والتغير في التصريحات، حيث يعتبر هذا التحاور الذي يقوم بين المكلف والإدارة الجبائية أهم رابط لمعالجة المشاكل القائمة بينهما.

2-تصريح المكلف برقم أعماله بنفسه: أعطى المشرع الجزائري للمكلف حق التصريح برقم أعماله بنفسه. بمجرد الحصول على نماذج التصاريح من طرف الإدارة الضريبية يقوم بملئها وإعادتها إلى الإدارة إلا أن هذه التقارير والتصاريح تكون في أغلب الأحيان غير واقعية مما يؤدي حتما بالإدارة الضريبية إلى فحصها بحيث لا تعتبر الحرية الممنوحة للمكلف بالتصريح برقم أعماله حرية مطلقة وإنما مقيدة بتبريرات من أجل أن تكون التصريحات ذو مصداقية وواقعية.

3-حق الإدارة الضريبية في الرقابة: تقوم الإدارة الضريبية بمراقبة ومتابعة جميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين من أجل تجنب أنواع الغش والتهرب. غير أن القانون منع الإدارة الجبائية من الإطلاع أو مراقبة التصريحات المعدلة بدون إعلام المكلف أو المصالح الأخرى بالسر المهني.

المطلب الثالث: أهداف النظام الجبائي الجزائري

تختلف أهداف النظام الجبائي لما له من فائدة على اقتصاديات الدول ويمكن تلخيص أهداف التي يرجى تحقيقها من تصميم وتبني نظام جبائي معين بصفة عامة فيما يلي (شلاي، عمارة، و هاني، 2018، صفحة 03):

- الحصول على موارد مالية وحصيلة ضريبية وفيرة من أجل أن تستعملها الدولة في القيام بنشاطاتها في الحياة الاقتصادية، ويعتبر هذا الهدف الأساسي المراد تحقيقه من وراء فرض الدولة للضرائب.
 - تعتبر أداة هامة تمكن من تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية.
 - إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة بعض الأزمات ذات الطابع الاجتماعي.
 - حماية البيئة، فالنظم الضريبية الجديدة والمعاصرة أصبحت تتجه إلى فرض هذا النوع من الضرائب والتي تسمى الضرائب الخضراء بهدف حماية المنظومة البيئية.
- بالنظر للجزائر خاصة فقد تمثلت الأهداف التي يصب إليها النظام الجبائي الجزائري في التالي (منصور و عدة، 2020، صفحة 51):

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيه نحو الاستثمار الإنتاجي، وتخفيف الضغط الجبائي الناتج عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار مع توفير الحوافز للقطاع الخاص وخلق المنافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج.
- إحلال الجباية العادية من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.
- توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضرائب

- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.
 - خلق شروط ملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات.
- وقد ذكر الأستاذ عبد المجيد قدي الأهداف الرئيسية للنظام الجبائي الجزائري بهدفين أساسيين هدف تقليدي وهدف حديث (قدي، 2003، صفحة 139):
- الهدف التقليدي:** يتمثل في إمكانية تحقيق الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة، بحيث لا يؤثر هذا الهدف على النشاط الاقتصادي للدولة.
- الهدف الحديث:** أو الهدف المعاصر لأنه أصبح يتماشى مع الدولة المتطورة، ويعتبر هدفا هاما وأساسيا لأنه يخدم القطاعات الاقتصادية ويؤثر في اتجاهات المجتمع سياسيا واجتماعيا من خلال:
- تحقيق العدالة والمساواة في عرض الضريبة، أي أنه لا نفرض ضريبة مرتفعة على ذوي الدخل المنخفضة.
 - تحقيق أو توفير مصادر لتمويل الدائمة والمساهمة في نفقات القطاع العام.
 - استقطاب رؤوس أموال العربية والأجنبية وتشجيع الاستثمار.

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية تلك الآليات والإجراءات الناتجة عن النظام الجبائي، والتي يقوم بها المفتشين وذلك لغرض الاطلاع والتحقق من مدى صحة ومصداقية تصريحات المكلفين بالضريبة، كما أنها من أهم أجهزة مكافحة الغش والتهرب الضريبي وسنقوم في هذا المبحث بالتطرق لمفهومها ومبادئها، أنواع الرقابة الجبائية وآلياتها وأخيرا أجهزتها ووسائلها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية واهدافها

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية:

تتمثل الرقابة في أنها العملية التنفيذية التي تتضمن برنامج فحص مصادق عليه من طرف المديرية العامة وتتضمن هذا الاطلاع المدقق مجمل السندات المالية والمحاسبية للمؤسسات الخاضعة للضريبة (خضراوي و سعيداني، 2015، صفحة 48).

وتعرف أيضا على أنها تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة (عبود و برباوي، 2018، صفحة 312).

وتعرف من وجهة النظر الكلاسيكية: أنها الفحص المنتظم والشامل لجميع سجلات ووثائق المؤسسة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف (خلاصي، 2008، صفحة 186).

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الرقابة الجبائية هي مختلف الإجراءات التي تقوم بها جهة معينة في سبيل التحقق من صحة ومصداقية التصريحات من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التي ترمي إلى الاختلاس والتهرب الضريبي.

والرقابة الجبائية لا تتحقق إلا عن طريق الاطلاع على جميع الملفات والوثائق المتعلقة بنشاط المكلفين بالضريبة حيث أن حق الاطلاع الذي يمنحه التشريع الضريبي لموظفي الإدارة الضريبية بصورة مباشرة على كافة الوثائق المتعلقة بالمكلفين بالضريبة، بحيث حق الاطلاع

يفيد التعريف على حقيقة المركز المالي المكلف بالضريبة ومن أجل التوصل إلى تقديم صحيح لأوعية الضرائب (بن اعمار، 2011، صفحة 13).

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

أولاً: الأهداف المحددة للرقابة الجبائية:

إن المشرع الجبائي حدد للرقابة الجبائية أهدافها معينة ومحددة بحيث اعتبر أن الرقابة الجبائية وسيلة تتمثل في المقابل لنظام تصريحي، وهي الوسيلة الأكثر تخصصاً التي تملكها الإدارة للتحقق من مطابقة تصريحات المكلفين بالضريبة للقوانين والقواعد المنظمة بالاقتراعات الضريبية، وتطبيقها يمثل أحد الاهتمامات الأساسية للسلطات العمومية بهدف محاربة الغش والتهرب الضريبي وتخفيف آثاره على الموارد المتعلقة بالميزانية وحصر خطورتها (عبود و برباوي، 2018، صفحة 312).

ثانياً: الأهداف العامة للرقابة الجبائية:

لقد عمل المشرع الجبائي على تحديد الأهداف العامة للرقابة الجبائية كما يلي (بن اعمار، 2011، الصفحات 14-15):

- الرقابة الجبائية تهدف أساساً إلى التحذير من أي محاولة غش أو ممارسة عمل من شأنه أن يطمس المكلف بالضريبة من الالتزامات الضريبية.
- مقابلة المختلسين في الواقع بسبب ما ينجم من أضرار مالية للخزينة العامة.
- تحقيق أحسن شروط للعدالة والمواثبة في الدورة المالية بمنافسة شريفة بين الاقتصاديين.
- إلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية.
- الإجراءات العامة المسطرة تهدف أساساً إلى إبطال الأساليب والتطبيقات التي تحكم الاختلافات التي تشوه قواعد المنافسة وتقتل من عدم تمويل الخزينة بالموارد الإضافية.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الجبائية وآلياتها

الفرع الأول: أنواع الرقابة الجبائية

تختلف أنواع الرقابة الجبائية ونجد الشكل التالي يوضح أشكال الرقابة الجبائية في

الجزائر:

أولاً: الرقابة على مستوى المفتشية:

وتتم داخل مكاتب مفتشيات الضرائب بشكل دوري دون تنقل أو بحث خاص من طرف أعوان الإدارة الجبائية، بل ينجز هذا العمل بالمفتشية التي بحوزتها الملف الجبائي وفي مكتب المكلف برقابة الملفات الجبائية:

1- الرقابة الشكلية: وتغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها (قلاب ذبيح، 2011، صفحة 22).

2- الرقابة الجزئية: وهي عكس الرقابة الشكلية حيث تكون شاملة، وتتضمن نوعين من الرقابة: الرقابة النقدية والرقابة الاجمالية حيث تراجع فقط التصريحات وتقارنها بالوثائق الملحقة لهذه الأخيرة (بن اعمار، 2011، صفحة 21).

ثانياً: الرقابة الجبائية المعمقة:

وتتمثل الرقابة المعمقة في الاجراءات التي يقوم بها المراقبين الجبائيين من خلال التدخلات المباشرة وتتمثل في:

1- التحقيق المحاسبي: ويعني التحقيق في المحاسبة بمجموعة العمليات الإلزامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ويكون هذا التحقيق في الوثائق

المحاسبية والدفاتر بالمؤسسة، وقد نصت المادة 01/20 من قانون الإجراءات الجبائية، يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها (قانون الإجراءات الجبائية، صفحة 19).

2-التحقيق المعمق في مجمل الوضعية: وتضم مجموعة المعلومات المشكلة للمصلحة التي تقوم بدراستها عن طريق الرقابة المعمقة والتي تتمثل في دراسة الملفات بدقة وبصفة معمقة وبكل موضوعية ومقارنتها مع العناصر الخارجية لكل مكلف، وهذا النوع من الرقابة يستطيع لمس النشاط وكذلك الشخص الطبيعي وهو ما يسمى La V.A.S.F.E. (بن اعمارة، 2011، صفحة 22)

المطلب الثالث: أجهزة الرقابة الجبائية ووسائلها

إن الرقابة الجبائية خاضعة لهياكل تختلف كفاءتها حسب تعقد الدفاتر المراجعة وتوسع عمليات الرقابة الواجب القيام بها.

كما أن الرقابة الكلية أو الفردية تتوقف على مهارة مفتشيات الضرائب التي تقوم بها بالنسبة لمجموع المكلفين بالضرائب الخاضعين لمحيطهم الإقليمي. أما فيما يتعلق بالمراجعات المحاسبية هناك هيكلين ذو نشاط متكامل لهما نفس القدرات في الميدان ولكن يختلفان في نفس الوقت فيما يتعلق بميدان تطبيقهما الإقليمي وهما (بن اعمارة، 2011، صفحة 18):

➤ هياكل ذات صلاحية محلية توجد على مستوى كل إدارة ضرائب لكل ولاية وعددها 52.

➤ مصالح الأبحاث والمراجعات التي تنشط على مجموع الإقليم الوطني وعددها 03 (قسنطينة، الجزائر العاصمة وهران) ومن الضروري الإشارة إلى تحديد ميدان نشاط كل هيكل يخضع لمعايير أهمها.

أولاً: مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV)

تسند لمديرية الأبحاث والمراجعات DRV مهمة الرقابة الجبائية بتوفر شرط مستوى رقم الأعمال للأربع السنوات الأخيرة محل التدقيق على أن يتجاوز 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات، ورقم أعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى، أما الهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية بوضع إستراتيجية عمل لذلك (قلاب ذبيح، 2011، صفحة 26):

- الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة.
- جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية امتيازات الخزينة العامة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى.
- إجراء سلسلة من العمليات لتقييم أداء المصالح الجبائية بهدف رفع نوعية التدقيق إلى أفضل مستوى.
- الالتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق لتساهم من تقليص حجم المنازعات الجبائية.

ثانياً: المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية (SDCF):

إضافة إلى مديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي فإن المديرية الولائية للضرائب على المستوى المحلي أيضا مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية بتكفل المديرية الفرعية بهذا المجال، إذ تعد الهيئة المختصة عبر إقليمها ومن أبرز المهام المسندة إليها ما يلي (عوادي و رحال، 2011، صفحة 40):

- إعداد بطاقيات لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي.

- برمجة التدخلات عن طريق فرق البحث والتدقيق والفرق المختلطة (الضرائب، تجارة الجمارك) قصد البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وجمع المعلومات لإعداد البطاقات ومقارنة المعلومات.
- تقييم أنشطة المفتشيات وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.
- تقديم كل الاقتراحات والآراء الرامية إلى تحسين حفظ المعلومات واستغلالها مع مراقبة استعمالها.

ثالثا: مديرية كبريات المؤسسات

من أجل مواكبة التطورات وعصرنة الإدارة الجبائية وضعت قواعد وأنظمة على المستوى التشريعي والتنظيمي ولأجل ذلك وسعيا من المشرع إلى تدعيم الرقابة الجبائية وخصوصا في مكافحة التهرب والغش الضريبي.

تم إستحداث هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/303 المؤرخ في 21 رجب 1423 الموافق 28/09/2002 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05/494 المؤرخ في 2005/12/26

وتتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمس مديريات منبثق عنها وتتمثل في (المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327، صفحة 16):

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات
- المديرية الفرعية لتحصيل
- المديرية الفرعية للمنازعات
- المديرية الفرعية للتسيير
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

رابعاً: مركز الضرائب

هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي ومرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100.000.000 دج بالإضافة إلى المهن الحرة ويختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكلفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته، ونظراً لقرب تواجد مراكز الضرائب للمكلفين فلها عدة مهام على كل المستويات نذكر منها (المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327، صفحة 10):

- التسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.
- في حالة وجود تجاوزات خطيرة يحول الملف الجبائي إلى عملية التدقيق المعمق بهدف التطهير.
- القيام بالبحث عن المعلومات الجبائية والمادة الخاضعة للضريبة لجمعها واستغلالها بشكل أمثل.
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج المحصلة. التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوي الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تحت سلطتها.

المبحث الثالث: التدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق المحاسبي من أهم الأنظمة التي منحها التشريع للإدارة الجبائية وذلك للتأكد من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة، ويرتكز التدقيق على عملية جمع الأدلة الكافية والملائمة، وذلك لاكتشاف الأخطاء أو حالات الغش والعمل على الحد من وقوعها وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف التدقيق المحاسبي وأنواعه، ومن ثم أهميته وأهدافه وأخيرا الأسس التي يرتكز عليها التدقيق المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي

يوجد العديد من التعاريف لمفهوم التدقيق وسنحاول تقديم أهم هذه التعاريف فيما يلي:

يعرف التدقيق المحاسبي على أنه مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقياتها (عبود و برباوي، 2018، صفحة 317).

كما يعرف أيضا أنه جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح عنها من قبل المكلفين بموجب البيانات الضريبية المقدمة من قبلهم لتحديد إذا كانت الالتزامات الضريبية المقدمة صحيحة بشكل جوهري على ضوء القوانين وأنظمة الضريبة على الدخل والتقرير عن ذلك، ويجب أداء عملية التدقيق من قبل مدقق أو فريق يتصف بالكفاءة والموضوعية (مدین الضابط، 2006، صفحة 64).

وتعرفه لجنة مفاهيم التدقيق التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكيين هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة

موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصي نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية (قلاّب ذبيح، 2011، صفحة 45).

ويعرفه خالد أمين: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، بحيث أن التدقيق عبارة فحص انتقادي منظم يهدف إلى الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها نتائج أعماله من ربح خسارة عن تلك الفترة (خالد أمين، 2000، صفحة 13).

من خلال ما سبق يتضح أن التدقيق المحاسبي يتمثل في الفحص وجمع الأدلة وذلك بهدف تحديد درجة المصادقية في المعلومات والبيانات المتعلقة بالظروف والاحداث في مؤسسة اقتصادية، معتمدا على قوة الرقابة الجبائية.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق المحاسبي

تختلف أنواع التدقيق المحاسبي باختلاف الأشكال والمستويات ويمكن تقسيم التدقيق المحاسبي إلى:

أولاً: من حيث نطاق عملية التدقيق:

1- التدقيق الكلي: يقصد به التدقيق التي ليس له إطار محدد أو قيود تضعها الإدارة ويشمل هدف هذه التدقيق الكشف عن جميع الأخطاء في المؤسسة.

2- التدقيق الجزئي: هو التدقيق التي يقتصر عمل المدقق فيها على بعض العمليات المعنية، أي وجود قيود على نطاق فحص المدقق (القاضي و آخرون، 2009، صفحة 31).

ثانيا: من حيث توقيت عملية التدقيق:

1-التدقيق النهائي: وهو التدقيق الذي يتم بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية، ويناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا يوجد بها عمليات كبيرة، ويعتبر غير مكلف نسبيا وهذا راجع إلى الوقت المستغرق.

2-التدقيق المستمر: وهو التدقيق الذي يلزم اجراء عمليات الفحص والاختبارات على مدار السنة، ويتميز هذا النوع بتمتع المدقق للوقت الكافي لاكتشاف الأخطاء والتجاوزات ويطبق هذا النوع في المنشآت الكبيرة نظرا لما تتمتع به من تعدد وتعقد حجم المعاملات مما يصعب العمل في الأجل القصير. (قلاّب ذبيح، 2011، صفحة 47)

ثالثا: من حيث مدى الفحص:

1-التدقيق التفصيلي: أي أن تشمل العملية جميع الدفاتر والسجلات والأعمال التي تمت خلال السنة، لكنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد وبالتالي تكلفة أكبر. ويستخدم هذا النوع غالبا في المؤسسات صغيرة الحجم.

2-التدقيق الاختباري: حسب هذا النوع يقوم المدقق بفحص جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عينة من العمليات من أجل اخضاعها للفحص وتعميم النتائج على باقي المفردات، وظهر هذا النوع نتيجة كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وكذا اهتمامها بنظام الرقابة الداخلية. ويتوقف حجم العينة على مدى متانة نظام الرقابة الداخلية أي انه في حالة احتوائه على عدد كبير من الانحرافات ونقاط الضعف يتم توسيع العينة والعكس (الصبان، 2000، صفحة 36).

المطلب الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي وأهدافه

الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي

يلعب التدقيق المحاسبي دور كبير للمؤسسات فهو من أهم وسائل التقييم والرقابة والفحص لكل وظيفة من وظائف المؤسسة ويعتبر التدقيق المحاسبي وسيلة تخدم العديد من الأطراف

ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية في حد ذاته، لذلك فإن أهمية التدقيق المحاسبي تختلف باختلاف الأطراف:

1-مجلس الإدارة: تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، وبالتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.

2-البنوك والمؤسسات المالية: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة (أمين، 1998، صفحة 10).

3-الهيئات الحكومية: تعتمد أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب وجميع هذه الأمور تعتمد على بيانات واقعية سليمة. بالإضافة إلى بعض الدول التي تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات أو تقييم إعانات مالية لبعض المؤسسات ولا يمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوق فيها معتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحفا دقيقا وإبداء رأيها عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى ملائمة القوائم المالية للمشروعات للمركز المالي (دحدوح و قاضي، 2009، صفحة 15).

4-الزبائن: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

5-العاملين: اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل مفاوضة مع الإدارة من أجل وضع سياسة عامة لأجور وتحقيق مزايا العمال (مازون، 2011، صفحة 10).

الفرع الثاني: أهداف التدقيق المحاسبي

يمكن اعتبار التدقيق المحاسبي من الآليات التي تستعملها مصالح الضرائب للتأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمكلفين بالضريبة، ومن الآليات التي تسمح بالسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات الجبائية. من خلال التدقيق الجبائي يمكن مراقبة المكلفين في مدى ممارستهم لواجباتهم الضريبية ومن خلاله يمكن اكتشاف المخالفات والأخطاء بهدف التبليغ عنها وتصحيحها مما يحسن من الأداء التحصيل الضريبي.

نجد أن للتدقيق الجبائي عدة أهداف منها: الإدارية، والمالية، والاقتصادية وغيرها ويمكن تلخيصها فيما يلي (مكاحلية و لراي، 2022، صفحة 157):

- التأكد من انتظام المؤسسة تجاه القوانين الجبائية المعمول بها
- مراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الجبائي بالنسبة للإجراءات سارية المفعول
- تقييم مدى قابلية المؤسسة لاستعمال الإمكانات التي يتيحها المشرع الجبائي
- تقييم الخطر الجبائي الناتج عن التطبيق السيئ للقواعد الجبائية
- تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح، أو التأخر فيه، أو الانتقاص منه
- البحث عن تكييف الهياكل داخل المؤسسة بشكل يتيح تخفيض الضرائب
- معرفة الوضعية الجبائية للمؤسسة
- حصر نقاط القوة والضعف في المؤسسة وتحسين إجراءات اتخاذ القرار
- تقييم الخطر الجبائي الناشئ عن تطبيق خاطئ للقواعد الجبائية
- الكشف عن ثغرات قانون الجبائية لتحسينها ومنع تكرارها مستقبلا من خلال إبداء الرأي الفني في المجال

- ضمان الشفافية والنزاهة الضريبية من خلال تصحيح السلوكيات المنحرفة عن الغش الضريبي وعدم تكرارها مستقبلاً.

المطلب الثالث: معايير التدقيق المحاسبي

يعتمد التدقيق كمهنة إلى مجموعة من المعايير المعروفة، ومن المهم أن نفرق بين هذه المعايير وإجراءات التدقيق. فالمعايير تتعلق بطبيعة وأهداف وظيفة التدقيق، بينما تشمل الإجراءات المهام التي يجب تنفيذها لتحقيق الأهداف المرجوة للتدقيق، والتي تختلف من حالة إلى أخرى.

أولاً: المعايير العامة

وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي لمن سيزاولون مهنة التدقيق، ومن هنا أطلق عليها البعض بالمعايير الشخصية، وتشمل ثلاثة معايير:

1- التأهيل العلمي والعملية: ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق (الفيومي و عوض، 1998، صفحة 03).

2- الإستقلالية: يعني هذا المعيار أن يحافظ المدقق على استقلاله في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق، ولقد أمكن تحديد ثلاثة أبعاد لاستقلاله هي: إعداد برنامج التدقيق، مجال الفحص، مجال إعداد التقرير (غوالي، 2004، صفحة 11).

3- العناية المهنية (الملائمة): تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهمته، ويستترشد المدقق في تحديد مستول العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية.

ثانيا: معايير العمل الميداني:

تتعلق هذه المعايير بإجراءات التدقيق وتنفيذها، فهو توضح مؤهلات المدقق وما يقوم به من أعمال تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1- معيار كفاية التخطيط والإشراف: يعني هذا المعيار أنه يجب على المدقق وضع خطة كافية للعمل الذي يقوم به، حيث أن التخطيط أساسي للتنظيم والذي هو بدوره مهم جدا للعمل الميداني السليم وتعتمد الخطة العملية للتدقيق على التقارير السابقة مع تقييم علمي وعملي لأساسياتها (علي فضالة، 1996، صفحة 306).

2- كفاية أدلة وقرائن الإثبات: ينص هذا المعيار على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية.

يجب على مدقق الحسابات أن يتحقق من أدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها، وجودتها وأن يكون الدليل ذات عالقة مباشرة بالعنصر محل الفحص، كما يجب أن يحل على الأدلة الكافية والمتاحة لديه وإلا يجب أن يمتنع عن إبداء الرأي عند عدم اكتمال الأدلة لعنصر معين (المطارنة، 2006، صفحة 43).

3- دراسة والفهم الكافي للرقابة الداخلية: يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بطريقة مناسبة، لتقرير مدى الاعتماد عليه، ولغرض تحديد المدى الملائم للاختبارات اللازمة والتي ستتقيد بها إجراءات التدقيق.

ثالثا: معايير إعداد التقرير

وهي مجموعة من المقاييس المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط إعداد لونه هو المنتج المادي الأساسي لعملية التدقيق، فيمثل المعلومات المبلغة من المدقق لأغلب المستخدمين،

الذي يجب أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة مهنة التدقيق (قلاب نبيح، 2011، صفحة 49).

الفصل الثاني: الدراسة

التطبيقية في مؤسسة مطاحن

الجنوب

تمهيد:

بعد التطرق لكل من التدقيق المحاسبي وكذلك الرقابة الجبائية في الجانب النظري، لابد من تعزيز هذه المعلومات بجانب من الدراسة التطبيقية والتي قمنا من خلالها الى زيارة المركب الصناعي التجاري مطاحن الزيبان-قنطرة الشركة التابعة لحبوب الزيبان «اقروديف» ذلك لتعرف أكثر على دور التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية، وفق الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية؟

وللإجابة على كل هذا، قمنا بتقسيم العمل الى 03 مباحث كما يلي:

المبحث الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثالث: الجانب التقني والعملي للتدقيق الجبائي في مؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة محل الدراسة

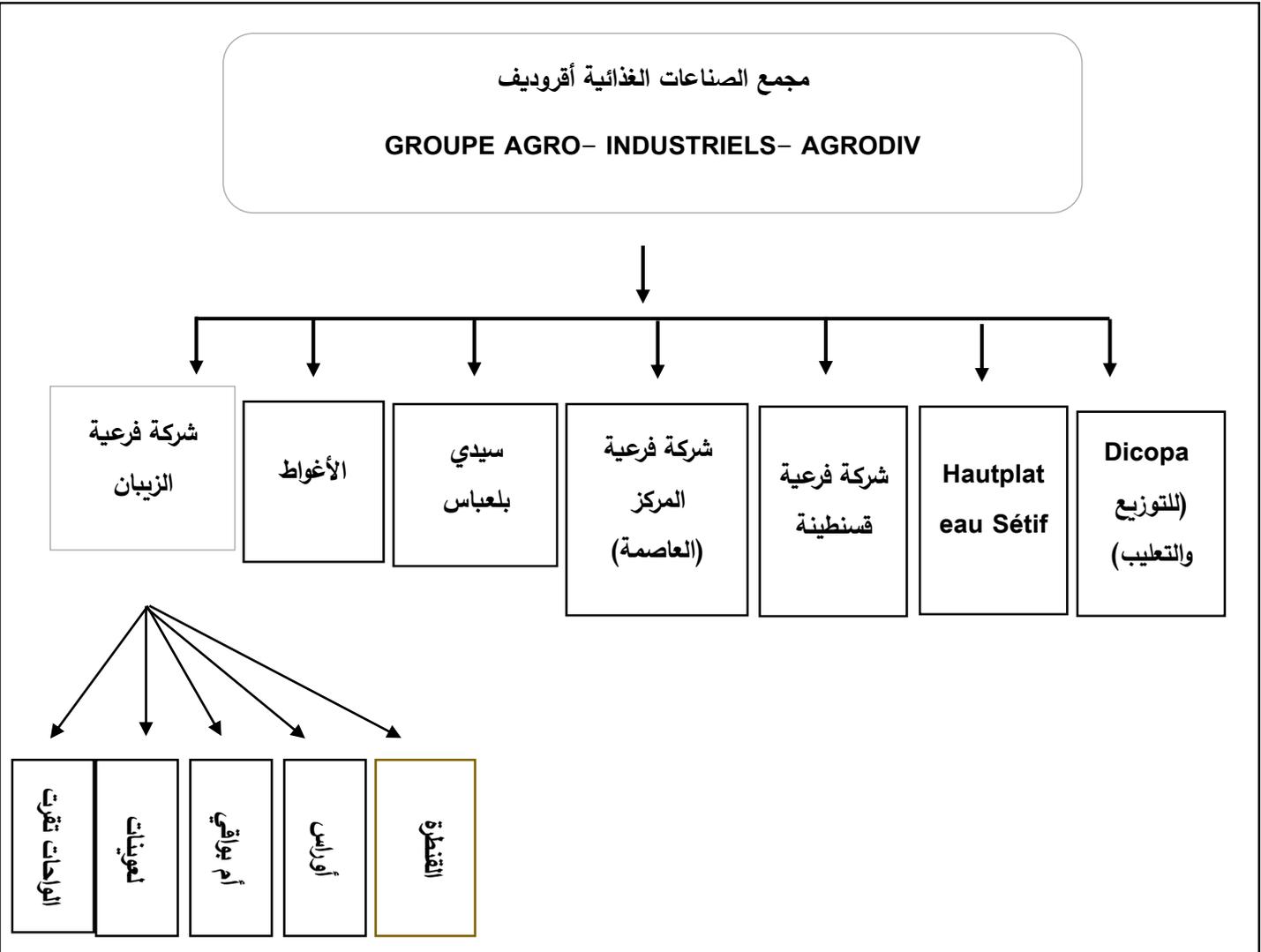
سنحاول في هذا المبحث تقديم عام حول مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة وذلك من خلال تعريفها ودراسة أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرفها و ثم تعداد أهدافها التي تسعى لتحقيقها وأخيرا التطرق إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

تعد مؤسسة مطاحن الزيبان إحدى المؤسسات التابعة لشركة الأم مجمع الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، وهي من المؤسسات العمومية التي بدأت نشاطها على مراحل ابتداء من سنة 1983 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد والمطاحن والعجائن الغذائية والكسكسي، وتحولت بعد ذلك إلى شركة مساهمة SPA برأس مال قدره 235.000.000 دج ابتداء من سنة 1990 ليصل رأس مالها في سنة 2009 إلى 896.260.000 دج وبقي ثابت كما هو لغاية سنة 2013 ليتم رفعه في سنة 2021 إلى 4300000000.00 دج، وهي منشأة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية.

تضم الآن مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة الان 4 وحدات، وتعتبر الآن تابعة للشركة الفرعية الزيبان.

الشكل رقم (01): هيكله مجمع الصناعات الغذائية اقروديف.



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على وثائق المؤسسة.

كما يمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

- الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري-مطاحن الزيبان القنطرة.
- طبيعة النشاط: للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالاتي:
 - الأنشطة الرئيسية: تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد الدقيق).
 - الأنشطة الثانوية: إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة والأعلاف) وبيعها كأغذية للمواشي.

- **الموقع:** تقع مؤسسة مطاحن الزيبان في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة، وهي تبعد عن الولاية ب 55 كلم.
- **المساحة:** تقدر مساحتها الإجمالية ب 315647 م² وهي تنقسم إلى قطعتين:
- **القطعة الأولى:** مساحتها 53000051 م² خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158 م² مبينة والباقي غير مبني.
- **القطعة الثانية:** تقدر مساحتها 15642 م² تتكون من السكنات الوظيفية.
- **طاقة الإنتاج:**
- 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.
- 5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.
- **سعة التخزين:**
- 39000 قنطار من المنتج النهائي.
- 125000 قنطار من القمح.
- **احتياجات المؤسسة من الماء:**
- 3000 لتر من الماء يوميا.
- أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.
- **أهم نقاط البيع:** يتم تسويق هذه المنتجات عن طريق مجموعة من نقاط البيع وهي كالاتي:
- تأتي بسكرة في المقام الأول بنقطة بيع.
- القنطرة.
- سيدي عقبة، والنقاط الأخرى هي:
- أولاد جلال.
- باتنة.
- جيجل.

- خنشلة.

- الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب 179 عامل.
- تشكيلة منتجاتها: سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الجنازة نخالة، القمح اللين، نخالة، القمح الصلب، النخالة المكعب، السميد الثانوي، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): منتجات مؤسسة الزيبان - القنطرة

المنتوج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	25 كلغ
	سميد ممتاز	10 كلغ - 25 كلغ
	سميد عادي	25 كلغ
الدقيق	دقيق ممتاز	5 كلغ
	دقيق عادي	25 كلغ - 50 كلغ
	دقيق ثانوي	25 كلغ
النخالة	نخالة حمراء (القمح الصلب)	40 - 100 كلغ
	نخالة بيضاء (القمح اللين)	40 - 100 كلغ
	نخالة مكعبة	40 - 100 كلغ

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ولديها منتجات أخرى جديدة منها:

- .CERFIBRES
- النافع (سميد كامل من القمح الصلب).
- سميد الشعير

▪ المجال البشري:

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من إنتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ب: 179 عامل يتوزع حسب التسلسل المهني للفئات.

الجدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة

الفئات	العدد	النسبة المئوية
الإطارات	30	17%
أعوان التحكم	79	44%
المنفذين	70	39%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها، كما سنعالج بعض الاستراتيجيات التي تتبعها في نشاطها.

أولاً: بعض الاستراتيجيات المنتهجة في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة

يوجد مفهوم خاص للاستراتيجية في المؤسسة، حيث عرفها مستشار التوجيه على أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل.

إن الاستراتيجية الأكثر إتباعا في المؤسسة هي استراتيجية السيطرة بالتكاليف وكذا استراتيجية التميز (فأساس اعتماد المؤسسة على هذه الاستراتيجيات هي قواعد السوق أي قانون الطلب أو العرض)، ولكن هناك استراتيجيات أخرى متمثلة في:

▪ استراتيجية التنوع: تنوع في الحجم حسب احتياجات الزبائن وفي المنتج كذلك.

- استراتيجية التخصص: متخصصة في السميد والطحين.
- استراتيجية تجارية: تشتري منتوجات وتقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها)، وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو انتاج كسكس الشعير.

ثانيا: المنافسة

يمكن القول أن هناك منافسة كثيفة باعتبارها موجودة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث ان هناك العديد من المؤسسات الرائدة في الجزائر مثل: (Sim - سفينة ...) التي تجعل مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة تواجه منافسة شرسة.

إن منتوجات مطاحن الزيبان-القنطرة تحظى بمنافسة محلية (مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مطاحن البركة زريبة الوادي)، كما أنها تعتبر جهوية كذلك في الشرق إلا أننا من خلال ملاحظتنا نعتقد أنها منافسة وطنية بما أن المنتجات تصل إلى السوق المحلي والجهوي.

ثالثا: أهداف المؤسسة

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية، وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما وذلك لن يتأتى إلا بتضافر كل الجهود لإدماج في لمحيطها الاجتماعي وتثمين مفهوم الخدمة المؤدات إلى الزبون وذلك تحت شعار ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون بكم ومعكم.

– تهدف مطاحن الزيبان إلى تحويل الحبوب (قمح لين، قمح صلب) وإنتاج وتسويق المنتجات المشتقة مثل السميد والدقيق والنخالة وفي بعض الأحيان تشنّي وتعيد بيع العجائن.

– العمل على ضمان العمل والاستمرارية وتطوير الدكانة في السوق، حيث أن الطلب المتزايد والنوعية الموافقة للمعايير العالية تكون عوامل لضمان ذلك.

رابعاً: سياسة المؤسسة

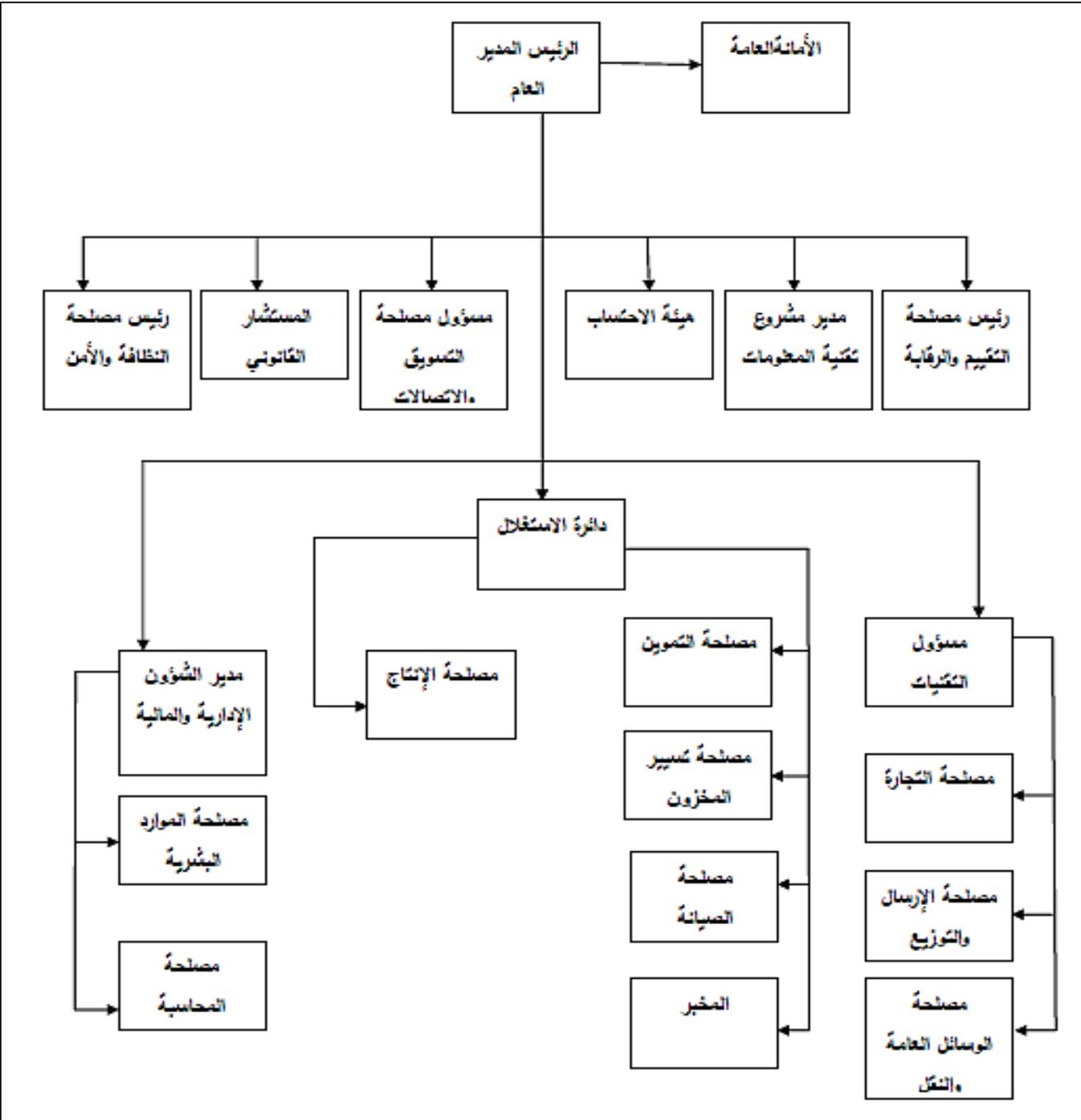
إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة الفرعية مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال، بل رسمت سياسة ناجعة ألزمت نفسها بالسير عليها والعمل بها تتمثل في:

- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...).
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى.
- تكوين وتحسيس مجموعة العمال.
- الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.
- التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعد مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وفيما يلي سيتم التعرف على مصالح المؤسسة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المسلمة

1) الرئيس المدير العام: يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف

على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:

✓ يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).

✓ يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).

✓ يتزأس مجلس الإدارة.

✓ رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

(2) أمانة الرئيس المدير العام: تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير

العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير

العام):

✓ استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.

✓ استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.

✓ كتابة المراسلات وتوزيعها على مخلف المصالح.

✓ تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.

✓ استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).

✓ توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

(3) هيئة إعادة الهيكلة ودراسة السوق والاتصال:

✓ دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.

✓ دراسة السوق.

✓ تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.

✓ تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام.

(4) المستشار القانوني: يهدف المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف

المصالح، أما مهامه فتتمثل في:

✓ التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (أغلب

المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة)

✓ متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات

القضائية المختصة.

- ✓ متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين
- ✓ قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.
- ✓ متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين
- ✓ CAAT -وكالة بسكرة-وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن.
- ✓ هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:
- ✓ تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.
- ✓ تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب،
- ✓ لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.
- ✓ تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.
- 5 مشروع الإعلام الآلي: تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من أجل تسهيل التعاملات
- بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة
- والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية، ومن هذه المهام:
- ✓ إنشاء برامج أو إحداث التغييرات أو التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف
- المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور-الفوترة- المحاسبة
- تسيير المخزون -الاستثمارات -الإهلاكات...).
- ✓ برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- ✓ ادارة شبكة الإعلام الآلي.
- ✓ مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
- ✓ المساهمة في الجرد السنوي.
- 6 مصلحة النظافة والأمن:
- تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين:

▪ فرع الأمن: يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن، ويمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

– مهام خاصة بالأمن العام:

✓ حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.

✓ مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة.

✓ إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتج.

– مهام خاصة بالأمن الصناعي:

✓ المحافظة على أمن الآلات من الأخطار.

✓ رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.

✓ الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.

✓ إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

▪ فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

✓ التنظيف الدوري.

✓ مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

(7) مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم: تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

✓ إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها

المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج،

المبيعات، الاتصالات (الإشهار...)، الموارد البشرية.

✓ تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.

- ✓ إعداد اللوح البياني للمؤسسة (لتسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.
 - ✓ إعداد التقارير الثلاثية والسادسية: تمثلت ا ركم نتائج الأشهر السابقة.
 - ✓ إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.
 - ✓ تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.
- أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- جمع المعلومات من مختلف المصالح.
- تحليل المعلومات.
- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السادسة والسنوية.

8) هيئة الاحتساب: تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

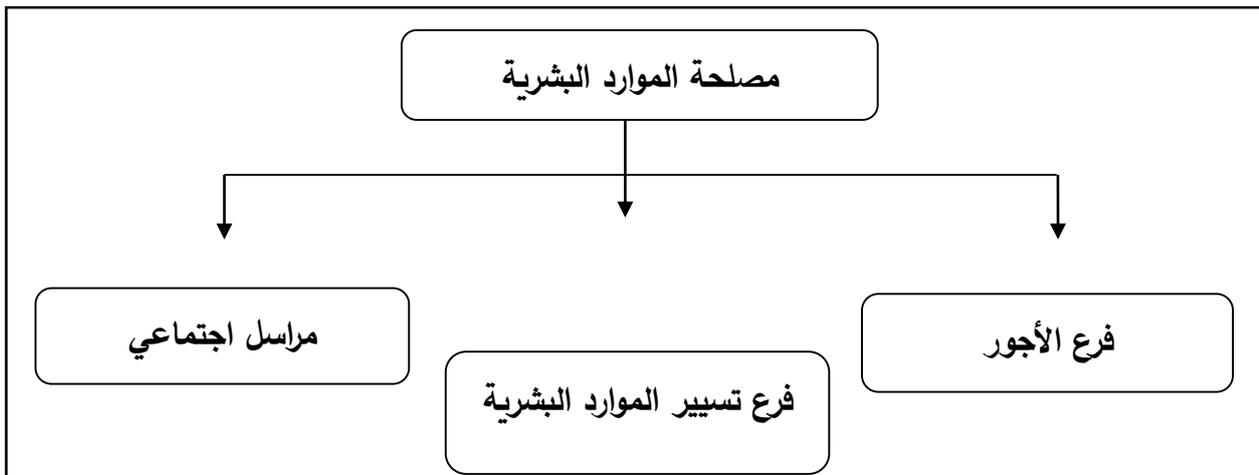
9) دائرة الاستغلال: تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة.

10) مسؤول التقنيات التجارية: ويندرج تحت مهامه (03) مصالح وهما:

- مصلحة المبيعات: تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن.
- مصلحة النقل والوسائل العامة: وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وايصال الطلاب إلى الزبائن.
- مصلحة الإرسال والتوزيع: تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة، حيث تبدأ المهام من مصلحة المبيعات التي ترس المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل مبيعات إلى مصلحة المبيعات للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضوع فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بقسم التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضاعة بعد تعبئتها

11) مصلحة الموارد البشرية: تهتم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بكل ما يتعلق بالعمال باعتبارهم الجهاز المتحرك والعمل يداخل المؤسسة، وتعمل هذه المصلحة على ضمان حقوق الموظفين بها ومتابعة مساره المهني ومن بين هذه الحقوق (الأجر، المنح، العلاوات ...).

الشكل رقم (03): هيكله مصلحة الموارد البشرية.



المصدر: بناء على الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة

أ- رئيس مصلحة الموارد البشرية: وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

▪ تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

- ✓ التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.
- ✓ احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.
- ✓ المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.
- ✓ متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.
- ✓ تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.
- ✓ المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.

▪ متابعة الإحصائيات:

- ✓ إعداد مخطط التكوين والسهرة على تطبيقه.
- ✓ المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.
- ✓ مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.
- ✓ تقييم عملية تكوين المستخدمين.

ب- فرع تسيير الموارد البشرية: يهتم هذا الفرع بكل ما يتعلق بالمسار المهني للموظف

من بداية توظيفه حتى نهاية الخدمة، وهذا الفرع له علاقة مباشرة مع فرع الأجور، ومن

مهام هذا الفرع ما يلي:

- ✓ متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.
- ✓ مراقبة كشف الحضور للعمال والمتمهين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.
- ✓ التكفل بالعطل: السنوية، المرضية، الاستثنائية.
- ✓ تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغيير المنصب ...).
- ✓ تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

ج- مراسل اجتماعي: ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.

- ✓ دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- ✓ استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.
- ✓ السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.
- د- فرع الأجور: يقوم هذا الفرع بتمثيل حق العامل من خلال الأجر الذي يتقاضاه، ويتم ذلك كما يلي:
- ✓ تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.
- ✓ جمع المعلومات لحساب الأجور (مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية).
- ✓ إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.
- ✓ طبع كشف الأجور.

12) مصلحة المحاسبة والمالية: وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكله أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية، وعليه يمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر، وإظهار مكونات حساباتها من هذه النتائج، لاسيما بين دورة مالية وأخرى، فهي بصورة أشمل، نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجة لحركية الأموال أو التزامات المؤسسة، عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها سواء مع نفسها مثل (التصرف في التقنية، الإنتاج أو التشغيل....)، أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين مثل الزبائن، الموردين، المصارف.....، وتتكون مصلحة المحاسبة والمالية من:

أ- فرع الاستغلال: يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهيكل الخاصة من المشتريات والخدمات وتتمثل في:

- ✓ مسك مسودة البنك: تقيده به كل العمليات البنكية.
- ✓ مسك مسودة الصندوق: تقيده به كل العمليات التي تتم نقداً.

- ✓ الاستقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات والخدمات المؤدات والمتكونة من ملف المشتريات: طلب الشراء، الفاتورة، وصل الاستلام، طلب تلخيص.
- ✓ ملفات الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤدات.
- ✓ التأشيرة على طلب التلخيص.
- ✓ تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- ✓ التسجيلات المناسبة في اليومية المناسبة.
- إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية متمثلة في:
- ✓ إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك).
- ✓ حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- ✓ استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- ✓ إعداد الميزانية.
- ✓ إعداد جدول حساب النتائج.
- ✓ التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية، جدول حساب النتائج...).
- ب- فرع الإيرادات: يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصالح المبيعات مرفقة بفواتير ووثائق التلخيص، وتتمثل مهامه في:
- ✓ التأكد من صحة اليوميات والمطابقة للفواتير وقيمة التحويل.
- ✓ فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- ✓ فوترة يوميات المبيعات.

✓ متابعة المبيعات بالآجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

✓ إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية واليوميات المرسلة من طرف مصلحة المبيعات.

✓ يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة، حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 يوم من الشهر الموالي.

✓ استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

ج- فرع متابعة الاستثمارات: هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

✓ الشراء لأول مرة مع إعطاء رمز خاص.

✓ تغيير مكان الاستثمار.

✓ القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار.

يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية

المبحث الثاني: واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الأساليب المختلفة التي يسير بها التدقيق المحاسبي داخل مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة، وذلك من خلال دراسة حالة في مصلحة التدقيق لدى المؤسسة، حيث كان من الصعب الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بهذه المؤسسة نظرا لسريتها الشديدة.

المطلب الأول: التعرف على مصلحة تدقيق الحسابات

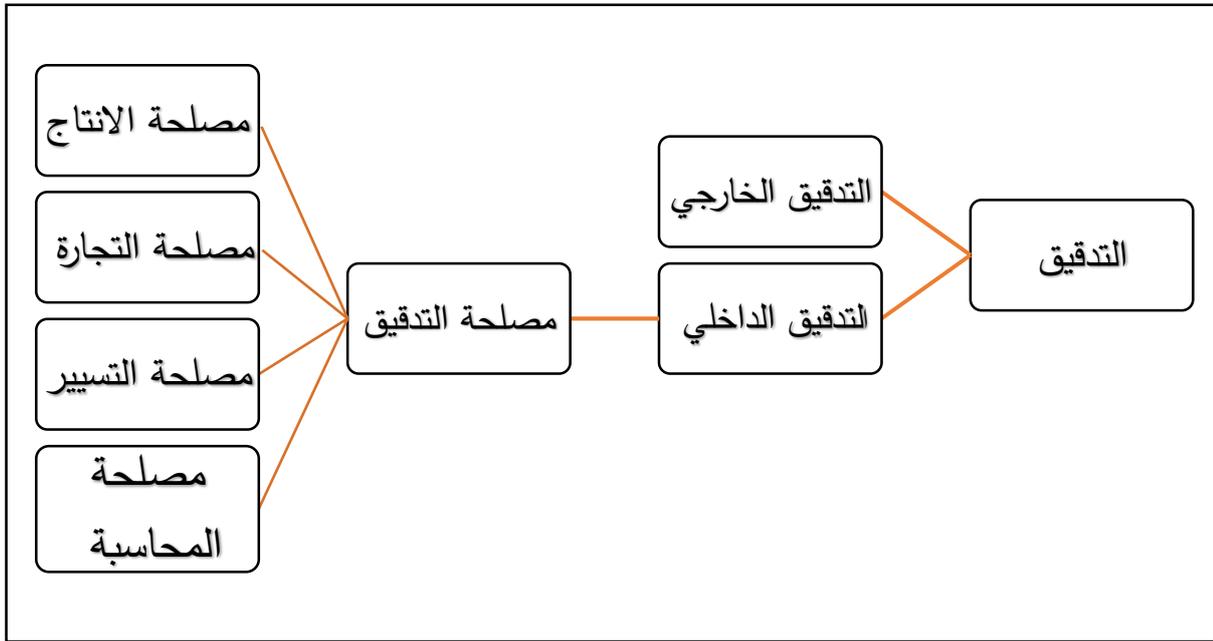
تعد مصلحة تدقيق الحسابات مصلحة مستقلة عن باقي المؤسسة، حيث أنها لا ترتبط مع أي مصلحة من المصالح الأخرى إلا المسؤول الأول للمؤسسة (رئيس مدير عام) من ناحية السلطة وذلك لتسهيل عمل هذه المصلحة والمحافظة على شفافية وسيرورة التدقيق على جميع المصالح الأخرى، وبعد قيامنا بالدراسة الميدانية في هذه المصلحة توصلنا إلى النتائج التالية:

❖ يتم التدقيق الخارجي في مؤسسة الزيبان - القنطرة عن طريق هيئة متخصصة من خارج المؤسسة، حيث تقوم المؤسسة بالتعاقد معها لمدة لا تزيد عن 6 سنوات ثم يتم تغييرها.

❖ التدقيق الداخلي في مؤسسة الزيبان - القنطرة تقوم به مصلحة التدقيق، حيث يقوم بها شخص حيادي في المؤسسة ويقوم في نهاية عملية التدقيق بتقديم تقرير شامل عن المؤسسة إلى المدير العام،

❖ تتكون مصلحة التدقيق من 4 مصالح رئيسية وهما: مصلحة الإنتاج، مصلحة التجارة، مصلحة التسيير ومصلحة المحاسبة التي تعتبر مجال دراستنا المتعلق بالتدقيق المحاسبي ودوره في الرقابة الجبائية بما أن هذه المصلحة تشمل أيضا المحاسبة والجبائية، ويمكن توضيح تقسيمات هذه المصالح عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم (04): هيكله مصلحة التدقيق



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- ❖ تقوم مصلحة التدقيق في المؤسسة بإعداد مخطط للإعداد لعملية التدقيق المحاسبي طول السنة، ويتم إرساله إلى المديرية العامة والمصادقة عليه من قبل رئيس الإدارة، حيث يوضح هذا المخطط للمدقق المهام التي يجب عليه القيام بها في كل شهر وأي مصلحة سيعمل عليها، كما أنه ملزم بتطبيقه وعدم الخروج عن نصوصه.
- ❖ يتميز هذا المخطط بخصائص تجعل منه الأساس الذي يتبنى عليه عملية التدقيق في المؤسسة حيث أنه يسير ويسطر كل الأمور المتعلقة بالتدقيق المحاسبي.
- ✓ خصائص مخطط التدقيق الداخلي في المؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة محل الدراسة:
- ✓ ينقسم هذا المخطط في الغالب إلى 12 شهر، حيث يقوم مكلف هذه المصلحة بوضع بروتوكول وبرنامج عمل لسنة القادمة قبل ديسمبر السنة الحالية ليتم تقديمه واقتراحه على مجلس الإدارة، يشمل هذا البرنامج منهج عمل هذه المصلحة طوال سنة كاملة مقسم على جميع المصالح الأخرى للمؤسسة، حيث أنه في كل شهر يقو المدقق بالعمل

على مصلحة محددة أو مصلحتين في المؤسسة حسب الشهر المعني، أو يستغرق منه العمل في مصلحة معينة أكثر من شهر.

✓ يقابل كل مصلحة في المخطط مجموعة من الإجراءات والقواعد والقوانين التي يجب على المصلحة الالتزام والتقيّد بها، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير الدولية الثابتة التي يجب على المصلحة ألا تتخلى عنها.

✓ يمكن توضيح مثال عن المخطط المعمول به في مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مثال على مخطط تقسيم عمل مصلحة تدقيق الحسابات في المؤسسة.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	سبتمبر-أكتوبر
المصلحة	مصلحة الإنتاج	مصلحة التسيير	مصلحة التجارة	مصلحة المحاسبة
القواعد والإجراءات الواجب إتباعها	تختلف القواعد والإجراءات من مصلحة إلى أخرى، فكل مصلحة لديها الكثير من القواعد والإجراءات الواجب إتباعها			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: خطوات التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة.

تتبع مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة في أدائها لعملية التدقيق المحاسبي (الداخلي) مجموعة من الخطوات والأساليب التي يجب أن يتبعها المدقق ويلتزم بها طول سير عملية التدقيق، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها يمكن تلخيص هذه الخطوات في النقاط الآتية:

✓ يتقيد المدقق بمجموعة من المعايير والقواعد المتعارف بها دولياً ويجب عليه أن يمثل لها ويعمل بها حتى يتم قبول تقاريره.

✓ يقوم المدقق بتعين المصلحة التي سيعمل عليها والموافقة للشهر أو الأشهر الذي سيعمل فيهم.

✓ يعاين المدقق الإجراءات المسطرة في المخطط والتي يجب أن تعمل بها المصلحة المحددة، عندها يبدأ بالتدقيق وملاحظة إذا ما كانت تلك المصلحة تسير على تلك الإجراءات وتعمل بها وإذا كانت فعلا تلك الإجراءات والمعايير مطبقة في الواقع أو أنها لا تعمل بها أو متخلفة عنها.

✓ إذا وجد المدقق النقائص أو لاحظ أن بعض إجراءات أو معايير غير مطبقة يقوم مباشرة بإيصال تقرير على تلك النقائص، ويشرح فيه كل الملاحظات والمخالفات التي ارتكبتها هذه المصلحة، حيث يقوم رئيس تلك المصلحة بإمضاء على التقرير مع المدقق وذلك من أجل إقراره بتلك النقائص حيث يجب أن يتم الاعتراف بها.

✓ من ثم يقوم المدقق بتسجيل وثيقة تحمل توصيات وأجال لرفع تلك التحفظات والمخالفات، ويقوم بدوره بإعطائها لرئيس المصلحة لتنفيذها والعمل بها حتى يزيل تلك الأخطاء.

✓ أما في حالة تقيد المصلحة بالمعايير والإجراءات اللازمة، هنا يقو المدقق بإعداد تقريره بشكل نهائي ويقوم بالإمضاء عليه مع رئيس المصلحة المعنية بالتدقيق.

✓ عند انتهاء المدقق من عملية التدقيق في المصلحة المعنية بالتدقيق يقوم بإعداد تقرير نهائي ويرسله إلى المسؤول الأول.

المطلب الثالث: تقرير التدقيق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة

يقوم المدقق بإعداد تقرير التدقيق النهائي بعد انتهاءه من عملية التدقيق على كل المصالح المعنية بالتدقيق، حيث يقوم بتسجيل جميع الملاحظات التي جمعها خلال القيام بعملية التدقيق كما يقوم بتسجيل جميع المخالفات والنقائص وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها إزاء هذه المخالفات إن وجدت.

وقبل التطرق إلى تقرير التدقيق النهائي سيتم عرض واجهة تقرير المدقق في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة.

الجدول رقم (05): واجهة تقرير المدقق في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة

تقرير التدقيق الداخلي	
عنوان المدقق	فرع شركة الحبوب الزيبان-مطاحن الزيبان القنطرة
رسالة المهمة	P01-DGE/AUDIT
رقم الوثيقة	176
الإصدار	02
تاريخ التدقيق	20/02/2020
عدد الصفحات	09
دورة المدققة	دورة المحاسبة والمالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، انظر الملحق رقم ()

❖ استنادا على تقرير التدقيق الداخلي المسلم من طرف مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة، والمنجز في السنة المالية 2019 على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أولا: قسم الشؤون الضريبية

- ✓ سداد مخزون التصفية لعام 2019: لم يتم تسجيل أي مخزون.
- ✓ بالنسبة لتطبيق الاستقطاعات المتعلقة بضريبة الدخل الشخصي IRG للموظفين ذي الإعاقة: قد تم تسجيل حالة واحدة على مستوى مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة، حيث يستفيد الموظف عبد النوري مبروك (ABDENORI MABROUK) من الاستقطاع ضريبة الدخل الشخصي IRG.

✓ بالنسبة لتطبيق الخصومات فيما يتعلق بمساهمات صاحب العمل لتوظيف الخريجين الشباب الجدد: إن مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة تحظى بامتيازات مسلمة من طرف الدولة في إطار تعزيز التوظيف بخصوص عمال (CTA) فيما يتعلق بتخفيض الضمان الاجتماعي، فقد تم تحديث الإفصاحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) وقدرت بنسبة 12.5%.

✓ معاملة ضريبة على القيمة المضافة (TVA): يتم استرداد ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 100%.

✓ معالجة مكاسب رأس المال من بيع الأصول الثابتة (طويلة الأجل أو قصيرة الأجل): خلال السنة المالية 2019، لم يتم الاعتراف بأي بيع على مستوى الإدارة العامة.

ثانياً: قسم تكنولوجيا المعلومات

✓ يتم قفل الأشهر المحاسبية كل ستة أشهر.

✓ تتم مراجعة استعادة الأرصدة: من خلال مقارنتها مع الأرصدة في نهاية الفترة المحاسبية وبداية الفترة المحاسبية، وتكون الأرصدة متطابقة.

✓ يتم عمل نسخ احتياطية للبيانات المحاسبية شهرياً من قبل رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات.

هكذا كانت نتائج التدقيق في الجانب الجبائي من طرف المكلف في مصلحة تدقيق الحسابات حيث أنه في حالة ثبوت أخطاء يتم الإبلاغ عنها لتداركها وتقديمها على شكل ملاحظات.

المبحث الثالث: الجانب التقني والعملي للتدقيق الجبائي في مؤسسة محل الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة لاحظنا أن المؤسسة لا تمتلك قسم للتدقيق الجبائي يقوم بفحص وتقويم التزاماتها الجبائية (خدمة لذاتها) من خلال إبداع التصريحات الجبائية وتسديد الضرائب والرسوم وتحديد الأوعية الضريبية، ألا انها تعتمد بشكل تام على خلية التدقيق، وذلك لضمان تسيير جبائي سليم يمكنها من الابتعاد عن المخاطر الجبائية سواء في التصريحات أو في التسديدات.

المطلب الأول: التدقيق الجبائي للتصريحات الضريبية (TVA، IRG، TAP، IBS)

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف الضرائب التي يتم معالجتها والتدقيق فيها بالمؤسسة والتي تدعم الرقابة الجبائية من خلال التدقيق المحاسبي والمتمثلة في: الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

الفرع الأول: التدقيق الجبائي للرسم على القيمة المضافة (TVA)

كأي مؤسسة أخرى، تخضع مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة في مزاوله نشاطها من عمليات الشراء والبيع إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA)، ويختلف معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA) كما يلي:

الجدول رقم (06): نسب الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات

المنتجات	نسبة TVA
نخالة (بكل أنواعها)	9%
دقيق ممتاز (بكل أنواعه)	19%
سلع، منتجات، مواد غذائية تم شراؤها لإعادة بيعها	19%
باقي المنتجات	19%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المسلمة، انظر الملحق رقم ()

❖ تطبق على المشتريات بجميع أشكالها المعدل العادي في الرسم على القيمة المضافة

(TVA) والمقدر ب: 19%، أما بالنسبة للخدمات مثل: الفنادق ومدارس التكوين وكذا

فواتير الكهرباء والغاز فهي معفاة من TVA.

❖ تسديد الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يتم تسديد ضريبة الرسم على القيمة المضافة المصرح بما في وثيقة G50 لدى مفتشية

الضرائب لولاية بسكرة، من خلال اليوميات المساعدة والفواتير، إذ يجب على المدق التأكد

من:

✓ صحة التسجيلات المحاسبية.

✓ توفر الوثائق الثبوتية والشروط الشكلية.

✓ الإشعار بالتسديد.

✓ يتم التصريح برسم القيمة المضافة (TVA) في وثيقة G50 المنجزة شهريا.

✓

المطلب الثاني: التدقيق في الرسم على النشاط المهني (TAP)

ويقوم المدقق في هذه الحالة من التأكد من أن وعاء الرسم على النشاط المهني مكون من مبلغ للإيرادات الإجمالية المهنية المحققة أو رقم الأعمال دون احتساب الرسم على القيمة المضافة، ودون نسيان التدقيق في التخفيضات للعناصر الواجب عدم احتسابها في الوعاء.

وتخضع حاليا مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة الى معدل (0، 1.5%) الضريبة الرسم على النشاط المهني، ولكن في الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة، أخذنا عينة من المنتجات المؤسسة لسنة 2019 حيث كانت نسبة الرسم على النشاط المهني (TAP) التي تطبقها المؤسسة مقسمة إلى ثلاث نسب (0، 1، 2%) كالتالي:

الجدول رقم (07): نسب الرسم على النشاط المهني المطبق على المنتجات.

TAP	المنتجات
%0	دقيق عادي (5، 25، 50) كلغ
%0	سميد كامل (10) كلغ
%0	سميد EXTRA (1، 10، 25) كلغ
%0	سميد (ناعم، خشن) (25) كلغ
%0	سميد LAMINIE (10، 25) كلغ
%1	دقيق ممتاز 5 كلغ
%1	سميد 25 ssf كلغ
%1	نخالة (قمح لين، قمح قاسي)
%2	نخالة (مختلطة) EL-AOUINET
%2	منتجات تشتري لإعادة بيعها (كسكس، هريسة، طماطم، حمص، أرز، مكرونة)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المسلمة، انظر الملحق رقم (1)

❖ تسديد الرسم النشاط المهني (TAP): يقوم المدقق بالتحقق من:

- ✓ التسجيل المحاسبي للرسم على النشاط المهني.
- ✓ وجود الوثائق والمستندات الجبائية.
- ✓ التأكد من التسجيل المحاسبي.
- ✓ الحساب الصحيح للرسم على النشاط المهني.
- ✓ يتم التصريح على الرسم النشاط المهني (TAP) في وثيقة G50 التي يتم إنجازها كل شهر.

المطلب الثالث: التدقيق الجبائي للضريبة على أرباح الشركات (IBS)

تعد ضريبة على أرباح الشركات (IBS) ضريبة سنوية وحيدة تطبق على إجمالي الأرباح أو الدخل الناتج عن الشركات والكيانات القانونية الأخرى. وهي ضريبة نسبية ثابتة غير تصاعدية كما هي تصريحية، حيث على المكلف التصريح بجميع أرباحه لمفتشية الضرائب في أجل أقصاه نهاية شهر أفريل للسنة الموالية لسنة الاستغلال.

وحسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة، تم التوصل إلى أن هذه الأخيرة تتبع تسديد الضريبة على أرباح الشركة وفق منهج مقسم إلى ثلاث دفعات يتم من خلالها تسديد هذه الضريبة على أقساط تكون تقريبية تأخذ من السنة السابقة أي في السنة الماضية كانت الأرباح 1.000.000.000 دج، فتأخذ الضريبة على هذا الربح وتقسم على ثلاث أقساط نسدد القسطين الأول والثاني أما القسط الثالث يكون في شهر أفريل ويقوم بتسوية الوضعية على حسب الربح المسجل لتلك السنة.

❖ تسديد الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

- ✓ يجب على المدقق التأكد من التسجيل المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات
- ✓ يجب عدم نسيان بعض الخصومات أو الأعباء والاستردادات عند حساب النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة.

المطلب الثالث: التدقيق الجبائي على الدخل الإجمالي خاص بالأجور (IRG)

يقوم المدقق بمراجعة الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأجور (IRG) عن طريق التواصل مع مصلحة المستخدمين الخاصة بانشغالات العاملين في المؤسسة من أجور ومرتبوات والمعاشات، ويتم التأكد من المبالغ المصرح بها وطريقة احتسابها عن طريق سلم الاقتطاع الخاص بالأجور.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى طريقة حساب الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والتي تم تطبيقها في سنة 2008 وتم إتباعها لعدة سنوات.

الجدول رقم (08): الجدول الضريبي لسنة 2008 المحسوب على أساس شهري

نسبة الضريبة المطبقة	نطاق الفئة الضريبية	الفئة الخاضعة للضريبة (الدخل الخاضع للضريبة)
0%	10000	لا يتجاوز 10000 دج
20%	20000	من 10001 دج إلى 30000 دج
30%	90000	من 30001 دج إلى 120000 دج
35%	-	أكبر من 120000 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة، انظر الملحق رقم ()

مع استقطاع (خضم) يصل إلى: 40% على إجمالي الضريبة المقطوعة من الدخل حيث العتبة الأدنى للتخفيضات تساوي 1000 دج والحد الأقصى هو 1500 دج.

الجدول الضريبي يبدأ من مبلغ 15010 دج

❖ إذا كان الدخل الخاضع للضريبة (S) بين 15000 و 22500 دج فإن الضريبة على

الدخل الإجمالي تحسب بالطريقة التالية: $IRG = (S - 15000) \times 20/100 - 1000$

❖ إذا كان الدخل الخاضع للضريبة (S) ما بين 30000 و120000 دج فإن طريقة

$$\text{حساب IRG تكون كالتالي: } \text{IRG} = 2500 + (S - 30000) \times 30/100$$

❖ بالنسبة للدخل الخاضع للضريبة (S) والذي يتجاوز 120000 دج فإن الضريبة على

$$\text{الدخل الإجمالي تساوي: } \text{IRG} = 29500(S - 120000) \times 35/100$$

↔ أمثلة:

✓ الدخل الخاضع للضريبة بقيمة 15000 دج

أولاً: يتم تقسيم المبلغ إلى شرائح (فئات) على حسب المقاييس (الجدول الضريبي)، فتجد أن مبلغ 15000 دج مقسم إلى شريحتين: 5000+10000، فالشريحة الأولى هي المبلغ 10000 والخاضع للنسبة 0% حسب الجدول الضريبي أعلاه، أما الشريحة الثانية فهي المبلغ المتبقي من الدخل: 5000=10000-15000 وحسب الجدول الضريبي فهي تخضع لنسبة 20%، أي تكون طريقة الحساب كالتالي:

$$(01) \dots = 10000 \times 0/100 + 5000 \times 20/100 = 1000 \dots$$

(IRG)

وتكون على حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 15000 دج.

المبلغ المققطع	النسبة المئوية	الشرائح
0	0%	10000
1000 دج	20%	5000
1000 دج	المجموع	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة، انظر الملحق رقم

()

ثانيا: حساب التخفيض (الاستقطاع)

من أجل حساب قيمة الخصم (الاستقطاع) نضرب مبلغ خصم ضريبة الدخل الإجمالي

$$(IRG) \text{ في قيمة التخفيض فنجد: } 400 = 1000 \times 40 / 100$$

نلاحظ أن قيمة التخفيض 400 دج وهي أقل من الحد الأدنى للتخفيضات 1000، لذا

بدلا من القيمة الأصلية يتم أخذ مبلغ 1000 كتخفيض.... (02)

$$\text{دج } 0 = (IRG) = (01) - (02) = 1000 - 1000 = 0$$

✓ الدخل الخاضع للضريبة بقيمة 25000 دج

أولا: يجب تقسيم مبلغ الدخل إلى فئات (شرائح) حسب الجدول الضريبي المطبق، فتأخذ أول

فئة والمقدرة ب: 10000 والخاضعة إلى نسبة 0%، ونلاحظ أن المتبقي من المبلغ هو

15000 حيث $15000 = 25000 - 10000$ دج، إذن يخضع مبلغ 15000 إلى النسبة

المتموضعة في الخانة الثانية من الجدول الضريبي المطبق ألا وهي 20%.

فتصبح: خصم الضريبة على الدخل (IRG) = $20/100 \times 15000 + 0/100 \times 1000$

$$= 3000 \dots (01)$$

وتكون على حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 25000 دج.

المبلغ المققطع	النسبة المئوية	الشرائح
0	0%	10000
3000 دج	20%	15000
3000 دج	المجموع	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة، انظر الملحق رقم

()

ثانيا: حساب التخفيض (الاستقطاع)

من أجل حساب قيمة الخصم (الاستقطاع) نضرب مبلغ خصم ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) في قيمة التخفيض فنجد: دج $3000 \times 40 / 100 = 1200$

نلاحظ أن قيمة التخفيض 1200 دج محصورة ما بين الحد الأدنى للتخفيضات 1000 والحد الأقصى للتخفيضات 1500، لذا يبقى مبلغ 1200 كما هو (02)

لتصبح: دج $1800 = 3000 - 1200 = (01) - (02) = (IRG)$ خصم ضريبة الدخل الإجمالي

✓ الدخل الخاضع للضريبة بقيمة 55000 دج

أولاً: سيتم تقسيم مبلغ الدخل إلى فئات (شرائح) حسب الجدول الضريبي المطبق، فتأخذ أول فئة والمقدرة ب: 10000 والخاضعة إلى نسبة 0%، وتأخذ الفئة الثانية الخاضعة للضريبة حسب نطاق الفئة الضريبية والتي تقدر ب: 20000 والخاضعة لنسبة 20%، ونلاحظ في الأخير أن المتبقي من المبلغ هو 25000 حيث:

$25000 = 55000 - 10000 - 20000$ دج، إذن يخضع مبلغ 25000 إلى النسبة المتواجدة في الخانة الثالثة من الجدول الضريبي المطبق ألا وهي 30%، فتصبح:

$11500 = (IRG) = 30/100 \times 25000 + 20/100 \times 20000 + 0/100 \times 1000$ دج... (01)

وتكون على حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 55000 دج.

المبلغ المقتطع	النسبة المئوية	الشرائح
0	%0	10000
4000 دج	%20	20000
7500 دج	%30	25000
11500 دج	المجموع	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة، انظر الملحق رقم ()

ثانيا: حساب التخفيض (الاستقطاع)

من أجل حساب قيمة الخصم (الاستقطاع) نضرب مبلغ خصم ضريبة الدخل الإجمالي

$$(IRG) \text{ في قيمة التخفيض فنجد: دج } 11500 \times 40 / 100 = 4600$$

وبما أن قيمة التخفيض 4600 دج أكبر من قيمة الحد الأقصى للتخفيضات 1500،

لذا بدلا من القيمة الأصلية يأخذ مبلغ 1500 كتخفيض (02)

لتصبح: دج $1000 = 11500 - 1500 = (01) - (02) = (IRG)$ خصم ضريبة الدخل

الإجمالي

✓ الدخل الخاضع للضريبة بقيمة 200000 دج

أولا: يتم تقسيم مبلغ الدخل إلى شرائح (فئات) حسب الجدول الضريبي المطبق في المؤسسة،

فتكون أول فئة 10000 والخاضعة إلى نسبة %0، وتأخذ الفئة الثانية الخاضعة للضريبة

حسب نطاق الفئة الضريبية والتي تقدر ب: 20000 والخاضعة لنسبة %20، ونأخذ أيضا

قيمة 90000 حسب نطاق الفئة الضريبية والخاضعة لنسبة %30، ونلاحظ في الأخير أن

المتبقي من المبلغ هو 80000 حيث:

80000 = 90000 - 20000 - 10000 - 200000 دج، إذن يخضع مبلغ 80000 إلى

النسبة الأخيرة في الجدول الضريبي المطبق ألا وهي 35%، فتصبح:

خصم الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) = $20/100 \times 20000 + 0/100 \times 1000$

$+ 30/100 \times 90000 + 35/100 \times 80000 = 59000$ دج... (01)

وتكون على حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مقاييس حساب الضريبة للدخل بقيمة 200000 دج.

المبلغ المقطع	النسبة المئوية	الشرائح
0	%0	10000
4000 دج	%20	20000
27000 دج	%30	90000
28000 دج	%35	80000
59000 دج	المجموع	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المسلمة من طرف المؤسسة، انظر الملحق رقم

()

ثانيا: حساب التخفيض (الاستقطاع)

من أجل حساب قيمة الخصم (الاستقطاع) نضرب مبلغ خصم ضريبة الدخل الإجمالي

(IRG) في قيمة التخفيض فنجد: دج $23600 = 59000 \times 40/100$

وبما أن قيمة التخفيض 23600 دج أكبر من قيمة الحد الأقصى للتخفيضات 1500،

لذا بدلا من القيمة الأصلية يأخذ مبلغ 1500 كتخفيض (02)

لتصبح: دج 57500 = 59000 - 1500 = (02) - (01) = (IRG) خصم ضريبة

الدخل الإجمالي

ملاحظة: بالنسبة لجدول الضريبي للدخل العام (IRG) للعاملين ذوي الإعاقة: يرجى الاطلاع على المادة 104 المتواجدة على ورقة الموظف ذو الإعاقة، والقيام بالانتقال إلى علامة التبويب "القيم" ثم إلى علامة التبويب "القواعد" لتحديد طريقة حساب ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) بناءً على الاعفاءات المتعلقة بالإعاقة.

❖ تسديد ضريبة الدخل الإجمالي (IRG):

- ✓ يجب على المدقق التأكد من التسجيل المحاسبي للعملية.
- ✓ التأكد من صحة الحساب من خلال جمع مقتطعات ضريبة الأجر من مجموع أجور العمال واستخراج الضريبة حسب سلم اقتطاع الأجر،
- ✓ يتم التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأجر في وثيقة G50 التي تعد شهريا.
- ✓ يتم التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأجر في وثيقة G29 التي تعد سنويا، حيث يتم جمع جميع التصريحات الشهرية لـ IRG في G50 فننتحصل على نفس المبلغ المصرح به في G29. (انظر الملحق رقم (I))

المطلب الثاني: تقييم عملية التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة وكذا جمع وفحص الوثائق والمستندات المحاسبية والجبائية المتعلقة بالضرائب والرسوم لهاته المؤسسة خلال السنة المالية 2019، توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول هذه الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال المنهج التحليلي الذي اتبعناه في تحليل المعلومات المراد الحصول عليها، حيث تمثلت هذه النتائج المستخلصة في:

- ⇨ التصريحات الجبائية المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة خالية من الأخطاء من ناحية الشكل (المادة الضريبية، الاسم والعنوان التجاري...الخ)، والمضمون (المعدلات المفروضة، طريقة الحساب، الأرقام).
- ⇨ التدقيق الجبائي الذي تقوم به مصلحة التدقيق المتواجدة داخل المؤسسة، يسمح بتشخيص جبائي للمؤسسة، وضمان آجال إيداع التصريحات الجبائية.
- ⇨ مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة منضبطة في عملية إيداع تصريحاتها الجبائية في الآجال المحددة.
- ⇨ مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة منضبطة في عملية تسديد مختلف الضرائب والرسوم في الآجال المحددة.
- ⇨ عدم وجود مصلحة للتدقيق الجبائي لم يشكل عائقا لمؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة فالمصلحة التدقيق مسؤولة عن أداء مهامه التدقيق الجبائي.
- ⇨ من خلال عملية التدقيق لوحظ أن المؤسسة لا تتعرض لأي مخاطر جبائية، كما أنها لا تستعمل أي غش ضريبي اتجاه الإدارة الضريبية، وذلك لاستفائها بالتزاماتها الجبائية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وتقربنا من مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة وتعرفنا على الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أقسامها، وتحليل وفحص المستندات المحاسبية والجبائية المتحصل عليها من المؤسسة، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- يعد قسم المحاسبة أهم قسم في مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة فهو المكلف بمختلف المهام المالية من خلال مراقبة سير عمل الهيئات التابعة له وإعداد التقارير حول سير العمل بها للمساعدة في وضع الخطط المستقبلية للميزانية ومختلف التعاملات المالية والتأكد من المصادقة عليها من طرف الإدارة والعمل بها ومتابعتها بالتفصيل بمراقبة الوضع النقدي شهريا و سنويا.
- تعتبر مصلحة تدقيق الحسابات بالمؤسسة هيئة مستقلة من ناحية السلطة للمحافظة على الشفافية في أداء واجبها الرقابي داخليا على أكمل وجه أما خارجيا فالمؤسسة تقوم بالتعاقد مع هيئة مختصة لست سنوات قبل تغييرها.
- تختص مصلحة التدقيق الحسابات بالتدقيق الجبائي نظرا لأن مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة لا تمتلك قسم لذلك.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع التدقيق المحاسبي ومدى مساهمته في دعم الرقابة الجبائية حيث تم التوصل إلى أنها وسيلة مهمة وضرورية في المؤسسات، كونها أداة إدارية منفصلة في عملها تابعة لإدارة العليا في المؤسسة، بحيث تعمل على اكتشاف أي خلل في التصريحات الضريبية لدى المؤسسة.

ان الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة مطاحن الزيبان-قنطرة، قد أظهر لنا كيفية سير عملية التدقيق المحاسبي ومدى أهميته في المؤسسة، وكيف يساهم في دعم الرقابة الجبائية من أجل كشف أي انتهاك للقانون واردة المشرع أو أي تصرف احتيالي من طرف المكلف بالضريبة.

وبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في الفصلين السابقين، توصلنا للنتائج العامة مع مجموعة من الاقتراحات:

فيما يخص اختبار الفرضيات فقد أدت معالجة الموضوع إلى النتائج التالية:

✓ **بالنسبة إلى الفرضية الأولى:** من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا صحة الفرضية، حيث وضحت أن عملية الرقابة الجبائية تتم في ظل النظام الجبائي الجزائري من طرف الهيئات المخولة وذلك بمراقبة التصريحات الجبائية.

✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** أكدت الدراسة التطبيقية صحة هذه النظرية باعتبار أن توفير المقومات اللازمة للتدقيق يعمل على زيادة الفعالية في الرقابة الجبائية.

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** أوضحت لنا الدراسة التطبيقية أن هذه الفرضية صحيحة فقد تبين أن التدقيق المحاسبي يلعب دورا مهما في اكتشاف الغش والتهرب الضريبيين، وكشف التجاوزات القانونية.

✓

❖ الاقتراحات المقدمة

- ✓ ضرورة القيام بدورات تكوين للمدققين من أجل الرفع من تأهيلهم العلمي، وكذا تطوير قدراتهم من أجل مواكبة أي تغييرات قد تطرأ على المعايير والقواعد التي تحكم المهنة.
- ✓ زيادة عدد المدققين في المؤسسة.
- ✓ ادخال تكنولوجيا المعلومات أثناء القيام بعملية التدقيق، بالإضافة إلى توفير نظام قوي لحماية المعلومات من الضياع أو الاختراق.
- ✓ ضرورة الاهتمام أكثر بوظيفة بالتدقيق المحاسبي لما تبلغه من أهمية كبيرة ودور فعال في دعم رقابة الجبائية للمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- خضراوي, ا, & .سعيداني, م. (2015). الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية* (العدد 02).
- خلاصي, ر. (2008). تحليل ظاهرة الغش الجبائي (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- الصبان, م. (2000). *نظرية المراجعة وآليات التطبيق*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- الفيومي, م, & .عوض, ل. (1998). *أصول المراجعة*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- القاضي, ح, & . وآخرون. (2009). *تدقيق الحسابات*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
- المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم (s.d.). 06-327 مؤرخ في 18/09/2006، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.
- المطارنة, غ. (2006). *تدقيق الحسابات المعاصر*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- أمين, خ. (1998). *التدقيق والرقابة في البنوك*. عمان: دار وائل للنشر.
- بصاشي, ه, & .صفحة, ص. (2020). واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*, المجلد 05 (العدد 02).
- بن اعمارة, م. (2011). *إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية* (الضرائب مصلحتك أولا). الجزائر: دار هومة.

- بوعكاز، س. (2014-2015). مساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بديرية مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة. *مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية*. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- جازية، أ. & ، يوسف، ع. (2018). المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح. *مجلة دراسات جبائية، المجلد 07 العدد 02*.
- خالد أمين، ع. (2000). *علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- دحدوح، ح. & ، قاضي، ح. (2009). *مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- شلالي، ع. ، عمار، م. & ، هاني، م. (2018). أبريل. (19-18) *مداخلة بعنوان أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري. الملتقى الوطني حول: مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات*.
- عبد العزيز عثمان، س. & ، رجب العشماوي، ش. (الدار الجامعية). *(النظر الضريبية) مدخل تحليلي مقارنة*. (الإسكندرية، مصر. 2000 :
- عبود، م. & ، برباوي، ك. (2018). الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل تفعيل. *مجلة المقارن للدراسات الاقتصادية* (العدد 02).
- علي فضالة، أ. (1996). *المراجعة العامة*. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- عوادي، م. & ، رحال، بن. (2011). *العش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري*. الوادي: مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع.
- غوالي، م. (2004). دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة. *مذكرة ماجستير*. جامعة الجزائر.

قائمة المراجع

- قانون الإجراءات الجبائية (s.d.). المادة (20 قانون رقم 08-13 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن قانون المالية لسنة 2014).
- قدي, ع. (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). (الجزائر): ديوان المطبوعات الجامعية.
- قلاّب ذبيح, ل. (2011). مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية. مذكرة ماجستير في علوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- مازون, م. (2011). التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدل إمكانية تطبيقها في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر.
- مدين الضابط, إ. (2006). مدى تبني المعايير المراجعة المقبولة عموماً كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سوريا. أطروحة دكتوراه في المحاسبة. جامعة دمشق سوريا.
- مكاحلية, م & , لراي, س. (2022). مساهمة التدقيق الجبائي كعامل لكبح سلوك التهرب الضريبي. مجلة دراسات جبائية, المجلد 11 العدد 01).
- منصور, ش & , عدة, أ. (2020). النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية. مجلة الاقتصاد والتنمية, المجلد 08 العدد 02).

الملاحق

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 Direction des Impôts
 Wilaya de : **BISKRA**

de : **CENTRE DES IMPOTS**
 de : **CENTRE DES IMPOTS**
 Commune: **EL KANTARA**
09 80 70 24 20 89 80
071 70 01 23 13

Année: **2020**
 Mois : **OCTOBRE**
 Trimestre :
 A rappeler
 obligatoirement
 Identifiant fiscal / N.I.S
 Article d'imposition

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

M. **SPA SOCIETE FILIALE CEREALES DES ZIBANS**
CIC EL KANTARA
 Activité: **VENTES DES PRODUITS ALIMENTAIRES ET DERIVE**
 Adresse: **BP 10 Route de biskra El Kantara - BISKRA**

La présente
 déclaration doit
 être déposée à
 la recette des
 impôts dans les
VINGT
PREMIERS
JOURS DU

Serie G. N°50 (2004)

CODE ACTIVITE
 107 101

Nature des impôts	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires		Taux	Montant à payer (D.A)			
			Brut	Imposable					
TAP	C1A11 C1A12 C1A13 C1A14 C1A20	Affaires bénéficiant d'une réfaction de	50%	-	1%	-			
		Affaires bénéficiant d'une réfaction de	30%	-	1%	-			
		Affaires sans réfaction		55 433 617,91	55 433 617,91	1%	554 336,18		
		Affaires sans réfaction		597 997,78	597 997,78	2%	11 959,96		
		Affaires exonérées		148 059 508,50	0	0%	0,00		
		Recettes professionnelles (Professions libérales)		0,00	1%	0,00			
		TOTAL		204 091 124,19		56 031 615,69			
AP / IBS	E1M10 E1M20	Acomptes et solde I.B.S Terre Acompte provisionnel 2017				Détermination des acomptes et du solde de liquidation	566 296,14		
		TOTAL					A payer (D.A)		
VF	C1C10	Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses					Revenu imposable	Taux	A payer (D.A)
		TOTAL						2%	
IRG/Salaires Autres retenues IRG	E1L20 E1L40 E1L60 E1L80 E1M30 E1M40	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source IRG / Traitements, salaires, pensions et rentes viagères IRG / prime de rendement IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux IRG / Revenus des bons de caisse anonymes IRG / Autres retenues à la source IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. services) (1) IBS / Autres retenues à la source (1) Joindre relevé détaillé des retenues					Revenu imposable	Taux	A payer (D.A)
		TOTAL					6 441 889,55	Barème	888 155,00
							1 764 957,72	10%	176 495,80
								15%	-
								30%	-
								10%	-
								24%	-
							TOTAL		1 064 650,80

YS

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro
Exemple 325 626 DA = 325,620

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

AI Chiffres d'affaires imposables

07170012313
OCTOBRE
2020

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affaires Total	Chiffre d'affaires Exonéré	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant des droits (en DA)
E3B11	Biens produits et denrées (art. 23 du CTVA)	162 194 047,16	161 448 648,50	745 398,66	0,09	67 085,88
E3B12	Préstations de services (art. 23 du CTVA)					0,00
E3B13	Opérations immobilières (art. 23 du CTVA)					0,00
E3B14	Actes Médicaux					0,00
E3B15	Commissionnaire & courtiers					0,00
E3B16	Fourniture d'énergie					0,00
E3B21	Production : biens, produits, denrées	41 850 606,47	7 567 800,00	34 282 806,47	0,19	6 513 733,23
E3B22	Revente en l'état : biens, produits, denrées					0,00
E3B23	Travaux immobiliers autres que ceux de 7%					0,00
E3B24	Professions Libérales					0,00
E3B25	Opérations de banques et assurances					0,00
E3B26	Préstations de téléphone et téléx					0,00
E3B28	Autres prestations de services					0,00
E3B31	Débts de boissons	46 470,56		46 470,56		8 829,41
E3B32	Production biens et denrées (art. 21 CTVA)					0,00
E3B33	Reventes en l'état (art. 21 CTVA)					0,00
E3B34	Tabacs et allumettes					0,00
E3B35	Speclades jeux diversifs autres					0,00
E3B36	Autres prestations (art. 21 CTVA)					0,00
E3B37	Consommations sur place					0,00
TOTAL GENERAL DES C.A		204 091 124,19	169 016 448,50	35 074 675,69	"	6 589 648,52
B/ Dédutions à opérer						
NATURE DES DEDUCTIONS						
E3B91	Précompte antérieur					
E3B92	TVA / achats de matières et services (art.29 CTCA)	972 177,66				6 589 648,52
E3B93	TVA / achats biens amortissables (art.38 CTCA)					
E3B94	Régularisation prorata déduction (art.40 CTCA)					
E3B95	TVA / factures annulées ou limp (art.18 CTCA)					6 589 648,52
E3B96	Autres déductions (Notification de précomptes, etc.)					972 177,66
Total des déductions à opérer(B)		972 177,66				5 617 470,86
C/ TVA à Payer						
E3B97	- Total des droits dus					6 589 648,52
E3B98	Régularisation du prorata (art.40 CTCA)					
E3B99	H- Reversement (art.40 CTCA)					
E3B00	TOTAL A RAPPELER (C)					6 589 648,52
E3B99	- Total des déductions					972 177,66
E3B99	A PAYER au titre du mois (C-B)					5 617 470,86
E3B99	(A) (A porter dans cadre récapitulatif) PRECOMPTE à reporter(B-C)					0

DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Serie Gr n° 29 et 2009

DIRECTION DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

DE ALGER

مديرية الضرائب

CENTRE DES IMPOTS
DE ALGER

مركز الضرائب

Declaracion des traitements et emoluments divers payés pendant l'année.

الإقطاعات من المصدر الخاضع بالضريبة على الدخل الإجمالي
Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.)

Cadre à remplir par le centre
des impôts

d.

Par M

(الإسم - اللقب - إسم الشركة) (Nom et patronyme ou raison sociale)

من طرف السيد :

Accusé de réception envoyé
le

Profession :

الهيئة :

le

Adresse de la Direction
de l'entreprise

actuellement
au 1^{er} janvier

حاليا :

MONTANT

رقم التعريف الجبائي

(الإسم - اللقب - إسم الشركة) (Nom et patronyme ou raison sociale)

Numero d'Identification Fiscale

أ - قيمة المبلغ المدفوعة إلى صندوق القايض والمنفعة بالمرتبات والأجور المدفوعة خلال سنة 2021

المبلغ العام للأجور المدفوعة

A. - Montant des sommes versées à la Caisse de Receveur et se rapportant aux traitements et salaires payés pendant l'année

.....

يشهد بصحته من طرف الممضي أسفله
Certifié exact par le soussigné,

le في A في

الإمضاء،
Signature,

يشهد بصحته من طرف الممضي أسفله
Certifié exact par le soussigné,

le في A في

الإمضاء،
Signature,

يشهد بصحته من طرف الممضي أسفله
Certifié exact par le soussigné,

le في A في

الإمضاء،
Signature,

يشهد بصحته من طرف الممضي أسفله
Certifié exact par le soussigné,

le في A في

الإمضاء،
Signature,

يشهد بصحته من طرف الممضي أسفله
Certifié exact par le soussigné,

le في A في

الإمضاء،
Signature,

 Filliale Céréales Les Zibans/spa CIC Les Moulins Zibans El-Kantara	RAPPORT D'AUDIT INTERNE CYCLE COMPTABILITE ET FINANCES « CIC-LES MOULINS DES ZIBANS »	<i>Code : P01-DGE/AUDIT</i>
		<i>Doc n° : 176</i>
		<i>Version : 02</i>
		<i>Date : 20/02/2020</i>
		<i>Page : 9/09</i>

Fiscalité

- Paiement du stock de liquidation de l'exercice 2019, aucun stock constaté.
- Application des abattements en matière d'IRG relatif au personnel handicapé, un seul cas existe au niveau du CIC les moulins des Zibans El-Kantara, qu'il bénéficie en matière de l'abattement d'IRG ET il s'agit de l'employé ABDENOURI MABROUK.
- Application des abattements en matière de charge patronal issues dans le cadre de l'insertion de jeunes diplômés, Le CIC-les moulins des Zibans bénéficie des avantages accordés par l'état dans le cadre de la promotion de l'emploi concernant les agents CTA en matière d'abattement sécurité sociale, Des déclarations auprès CNAS sont à jour concernant 12.5%.
- Le traitement de la TVA sur tous les achats est toujours récupéré à 100%.
- Traitement de la plus-value de cession des immobilisations, aucune vente établie en 2019

Informatique :

- Les mois comptables sont verrouillés chaque semestre.
- La reprise des soldes est vérifiée par rapport aux balances de clôture et balance d'ouverture, les soldes sont identiques.
- La sauvegarde des données comptable, est faite chaque mois par le chef service informatique.

DLG -PCPAIE BAREME IRG 2008

BAREME IRG 2008 RAMENE AU MOIS

TRANCHE IMPOSABLE	ETENDUE DE LA TRANCHE	%
N'EXCEDANT PAS 10.000	10.000	0 %
10.001 --> 30.000	20.000	20 %
30.001 -->120.000	90.000	30 %
SUPERIEUR A 120.000		35 %

ABATTEMENT=40 % MINIMUM=1.000 DA MAXIMUM=1.500 DA

Barème IRG pour les travailleurs handicapés Voir **ARTICLE 104**. Sur la fiche d'un salarié handicapé; aller sur Onglet Valeurs ensuite Onglet Bases Fixer le Mode de calcul de l'IRG sur Abattement Handicapé.

- Le barème commence à partir de 15.010,00 DA
- Salaire imposable (S) est entre 15.000 DA et 22.500 DA IRG = $(S-15.000) \times 20/100 - 1000$
- Salaire imposable (S) est entre 30.000 DA et 120.000 DA IRG = $2.500 + (S-30.000) \times 30/100$
- Salaire imposable (S) est Supérieur > 120.000 DA Alors IRG = $29.500 + (S-120.000) \times 35/100$

Salaire imposable de 15.000 DA

1. Découper en tranches **25.000 DA = 10.000 + 5.000**
2. A - Retenue IRG = $10.000 \times 0/100 + 5.000 \times 20/100 = 1.000 \text{ DA}$
3. B - Abattement = $1.000 \times 40/100 = 400 \text{ DA}$. $400 \text{ DA} < 1.000$ Donc Abattement = **1.000 DA**
4. Retenue IRG (A- B) = $1.000 - 1.000 = 0 \text{ DA}$

Salaire imposable de 25.000 DA

1. Découper en tranches **25.000 DA = 10.000 + 15.000**
2. A - Retenue IRG = $10.000 \times 0/100 + 15.000 \times 20/100 = 3.000 \text{ DA}$
3. B - Abattement = $3.000 \times 40/100 = 1200 \text{ DA}$. 1200 est entre 1.000 et 1.500 DA et Donc Abattement = **1.200 DA**
4. Retenue IRG (A- B) = $3.000 - 1.200 = 1.800 \text{ DA}$

Salaire imposable de 55.000 DA

1. Découper en tranches **55.000 DA = 10.000 + 20.000 + 25.000**
2. A - Retenue IRG = $10.000 \times 0/100 + 20.000 \times 20/100 + 25.000 \times 30/100 = 11.500 \text{ DA}$
3. B - Abattement = $11.500 \times 40/100 = 4.600 \text{ DA}$. $4.600 > 1.500$ Donc Abattement = **1.500 DA**
4. Retenue IRG (A- B) = $11.500 - 1.500 = 10.000 \text{ DA}$

Salaire imposable de 200.000 DA
--

1. Découper en tranches **200.000 DA = 10.000 + 20.000 + 90.000 + 80.000**
2. A - Retenue IRG = $10.000 \times 0/100 + 20.000 \times 20/100 + 90.000 \times 30/100 + 80.000 \times 35/100 = 59.000 \text{ DA}$
3. B - Abattement = $59.000 \times 40/100 = 23.600 \text{ DA}$. $23.600 > 1.500$ Donc Abattement = **1.500 DA**

*** BAREME IRG 2008 ***

http://dlg-net.com/docs/ppaiew/help/BAREME_IRG_2008.htm

4. Retenue IRG (A- B) = 59.000-1.500 = 57.500 DA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 23 - 02 - 2023

إلى السيد: مدير مطاحن الزيبان
القنطرة - بسكرة



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم: 93 / لك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان:

1 - عون فادي

2 - طرشني ناصر

تخصص: محاسبة وتدقيق

المستجملان بالسنة: ثانية ماستر

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة ب:

"مساهمة التدقيق المحاسبي في الرقابة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة شركة
مطاحن الزيبان القنطرة"

تحت إشراف: أ.د/ أحمد فايد نور الدين

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات والبحوث المرتبطة
بالطليعة
د. د. عربي وهيب

مدير تربية
رئيس قسم المحاسبة والمالية
مطاحن الزيبان القنطرة

تأشير المؤسسة المستقبلة

المدير العام
كاتب ساسي



جامعة بسكرة

ص.ب 145 ق.ر - بسكرة